جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن (1997-2006)

إعداد الطالبة

هلا حامد علاوي

إشراف

الدكتور حسين العثمان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير

في علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة ذاتية

الاسم: هلا حامد محمد علاوي

التخصص: علم الجريمة

الكلية: كلية العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2009م

العنوان البريدي: الكرك – بريد مؤتة - 54

الإهداء

إلى عنوان الوفاء والصفاء وبلسم الشفاء والدي ووالدتي الذين أعانوني بعد الله في تحقيق جزء من أهدافي العلمية والعملية ، وإلى أختي هيا وأخواني علاء وعمر, وإلى أصدقائي وصديقاتي الذين آزروني وشجعوني نحو تحقيق أحلامي .

إلى كل من عرفت في قسم علم الاجتماع، أهدي هذا المجهود البسيط، راجية من الله القدير أن يحقق المبتغى الذي وجد من أجله.

هلا حامد علاوي

الشكر والتقدير

الشكر لرب العزة والجلال،أولا الذي سهل لي طريقي إلى العلم, واسأله الزيـادة في كل خير،ثم إلى أستاذي الفاضل في مؤتة الشموخ الدكتور حسين العثمـان، جزيـل الشكر ووافر التقدير والاحترام، لما شملني به من توجيه ورعاية كريمة، بإشرافه على رسالتي. جزاه الله عني كل خير، وللأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كامل شـكري وامتناني، لتكرمهم بإثراء الرسالة بفيض خبراتهم العلمية والمعرفية، والشكر موصـول لكلية العلوم الاجتماعية، عمادة وأساتذة أجلاء وإداريين لما لمسته من طيـب وحـسن معاملة، ولكل من زاملات من أخوات عزيزات أو إخوان أعزاء، وعلى المحبـة النقيـة دائما ملتقانا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

هلا حامد علاوي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن (1997-2006)

هلا حامد علاوي

جامعة مؤتة، 2009

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعـدلات الجريمة في الأردن، ومدى تأثير مؤشرات التنمية البشرية في المعدل العام للجريمة ومعـدل الجرائم في الأردن خلال الفترة المحددة (1997–2006) ولتحقيق هذه الأهداف تم اسـتخدام منهج البيانات المتوافرة عن مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن المتوافرة

في تقارير التنمية البشرية والتقارير الإحصائية الجنائية المتعلقة بمؤشرات التنميـة البـشرية ومعدلات الجريمة خلال الفترة المذكورة أعلاه ,وقد تم استخدام مجموعـة مـن الأسـاليب الإحصائية لغرض التحقق مـن صـحة الفرضـيات اختبـار تحليـل الانحـدار المتعـدد المتدرج(Multiple Regression Analysis) وتحليـل التبـاين الأحـادي (One Way Anova) واختبار شفيه (Scheffe Test).

وتوصلت الدراسة إلى:

1. وجود فروق ذات دلاله إحصائية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغيـر الإقلـيم وكانـت الفروق لصالح أقليم الشمال والوسط والعاصمة.
2. وجود علاقة ارتباط عكسية بين المعدل العام للجريمة، ومؤشر المستوى الصحي، وفـسر ما نسبته(74.2%) من التباين في معدل الجرائم.
3. وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشـر المـستوى الصحي، وفسر ما نسبته(79.9%) من التباين في معدل الجرائم على الإنسان.
4. وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى التنمية البشرية، ومعدل الجرائم الواقعـة علـى الأموال، وفسر ما نسبته(77.1%) من التباين في معدل الجرائم الواقعة على الأموال

وتوصي الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات العلمية الميدانيـة حـول موضوع الجريمة والتنمية البشرية, وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية لإقامة مشروعات تحقق مستوى تنمية أفضل.

Abstract

The Relation Between The Indicators of Human Development and The Means of Crime in Jordan (1997-2006)

Hala Hamed Alawi

Mu'tah University, 2009

This study aimed at identifying the relation between the indicators of human development and the means of crime in Jordan and the extent to which these indicators of human development affect the general mean and the mean of crime in Jordan during the specific period (1997-2006) For achieving these objectives, available date approach was used about the indicators of human

development and the means of crime in Jordan available at the reports of human development and criminal statistical reports related to the indicators of human development and the means of crime during the period mentioned above. A number of statistical methods were used to test the validity of hypothesizes through (Multiple Regression Analysis),(One Way Anova) and(Scheffe Test).

This study emerged these results:

1. There are significant statistical differences in the general mean of crime according to the region variable. Differences were in the favor of the regions of the north, middle and the capital.
2. There a negative correlation between the general mean of crime and level of health. This explained 74.2% of the variance of crime mean.
3. There is a negative correlation between the general mean of crime on human and level of health. This explained 79.9% of the variance of crime mean on human.
4. There is a negative correlation between human development level and crime mean on money. This explained 77.1% of the variance of crime mean on money.

This study recommends of the importance of conducting more researches and field scientific studies about the issue of crime and human development, , and motivating cooperation among public and private establishments in order to provide projects capable of achieving a better level of development.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1. 1 المقدمة:

كثيرا ما انشغل علماء الاجتماع والاقتصاد بعملية التنمية ، خاصة فـي البلـدان النامية، وذهب كل فريق منهم مؤكداً كلٍ على اختصاصه في نظرته إلى التنمية، فبينما ينظر الاقتصاديون لعملية التنمية كعملية مرتبطة بالتغيرات الهيكلية للبنية الاقتـصادية، من حيث تغير أساليب الإنتاج المستخدمة، وتوزيع عناصر الإنتـاج بـين القطاعـات الاقتصادية في المجتمع، ينظر الاجتماعيون إلى عملية التنمية على أنها عملية تتـضمن

تحول المجتمع من حالة إلى أخرى، أي بالإمكان عزل الـسمات النموذجيـة المثاليـة المعبرة عن التقدم بحيث تبقى السمة التي هي بحاجة إلى تنمية.

يعاني الأردن كبقية دول العالم الثالث من مشاكل اقتـصادية واجتماعيـة فـي مقدمتها انخفاض معدل دخل الفرد، وتدني مستوى المعيشة، وتفاقم مشكلة البطالة وذلك بسبب عدد السكان المتزايد وعدم القدرة على خلق فرص عمل لاستيعاب هذا التزايد في حجم السكان. كما وانه من الواضح بأن هناك فرق في العديد من النـواحي مـا بـين محافظات المملكة، وبسبب تفشي البطالة وانخفاض الأجور في المناطق الريفيـة فـإن الهجرة من تلك المناطق إلى المدينة آخذه بالازدياد مما ينتج عنه توسع المدينـة علـى حساب الأرياف وهذا بدوره خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية لسكان مناطق الأريـاف كنقص الخدمات وتدني مستوى المعيشة .

والتنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع للوصول إلى قـدرات ذاتية تمكنه من البناء ، وتؤكد استقلاليته، وأن التنمية الشاملة هي عملية يجب أن ترتكز على إرادة جماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة تؤدي إلى إيجاد تحولات هيكلية ضمن الإطار السياسي للدولة(الكواري، 1985).

وأصبح الحديث عن التنمية الشاملة بدلاً مـن الاهتمـام بالتنميـة الاجتماعيـة والاقتـصادية والـسياسية كـلاً علـى حـده، إذ يـشير مفهـوم التنميـة البـشرية (Human Development) إلى زيادة الفرص أمام المواطنين في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي المقابل فإن الاهتمام بالجريمة المختلفـة كـان على رأس أولويات الحكومات الأردنية المتعاقبة.

ويمكن التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة ، فعنـدما تعبـر التنميـة الاقتصادية عن الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هذه الزيادة قد لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة تساعد على الوصول إلـى نظـام اقتـصادي واجتماعي جديد أفضل من السابق . ولذلك فقد عرف العديد من علماء الاقتصاد التنمية على أنها المقدرة على تنفيذ مجموعة من التغيرات للمجتمع، يتحقق في ظلهـا توزيـع

عادل للدخل القومي، يؤدي إلى تحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية ، وتشمل أيضاً تقديم خدمات جيدة للمواطنين تشمل الصحة والتعليم والإسكان والثقافة والمواصلات (الدعمة، 2002).

وهناك معنى شمولي للتنمية يتضمن عملية النهوض بالمجتمع ككل ، والوصول به إلى حياة أفضل وهذا ما يسعى إليه المجتمع وهـذا النهـوض يتجـسد فـي مـا يلي(صبيح، 1989):

1. ضمان استمرارية الحياة، أي سد الحاجات الأساسية للإنسان مـن طعـام ومـسكن وخدمات ضرورية بأنواعها خاصة الصحية منها.
2. احترام النفس: حيث أن ضمان احترام الأفراد والاعتزاز بكرامتهم داخل المجتمـع أمر ضروري ، وتسعى إلى تحقيقه عملية التنمية.
3. الحرية ونعني بها الحرية الاجتماعية والاقتصادية، كالتخلص من الفقـر والجهـل والمرض.

وترتبط صور الفساد وسوء التخطيط الشمولي لبرامج التنميـة ارتباطـاً وثيقـاً بمكونات البيروقراطية ومستوياتها المختلفة، حتى أصبحت أحدى آليات تسيير العمـل، ونتيجة لتشابك العلاقات التبادلية بين الدول النامية والدول الرأسـمالية اتـسع نطـاق ممارسة الجرائم، وظهرت أشكال أكثر تعقيداً(عبدالمولى، 2006).

وقد اتخذت الجريمة أشكالاً مستحدثة تتماشى مع البنى الاقتصادية والاجتماعيـة، فالسرقة قد أصبحت بأشكال جديدة مختلفة عما كانت عليه في السابق، وأصبحت جريمـة السرقة تتركز في استخدام الآلة في السطو على رأس المال بالقوة، والتي استخدمت الآلة فيها، أما في عصر المعلومات فقد أصبحت المعلومة أداة وهدفاً فـي آن واحـد للـسرقة (الحاج، 2002).

كما أنه لن تكون هنالك جرائم مقتصرة على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي مكـان لا وجود للحدود العالمية في جرائم الحاسب خاصة مع وجود الانترنت، وشـبكات الاتـصال

العالمية، وتزداد الخطورة من أن قادة الجريمة يمكنهم من توظيف طاقات إبداعية في هذه المجالات وتحت نشاطات مقبولة اجتماعياً ولكن بقصد توظيف واستثمار أموال الجريمة عامة، وتطوير قدراتهم التقنية الجرمية(البداينة، 2002).

ويمكن التمييز بين الجرائم التقليدية والمستحدثة والمستجدة، حيث أن الجرائم التقليدية هي الجرائم المحددة بنصوص قانونية، أما الجرائم المستحدثة فهي: كل فعل يشكل خطر على المصالح الأساسية للجماعة التي يتوجب على المشرع حمايتها بنصوص عقابية، ناشئة عن التطورات التقنية والعلمية وما يرافق ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية، والجرائم المستحدثة هنا غير مشمولة بنص قانوني، أما الجرائم المستجدة فمردها إلى التطور والنماء الاجتماعي في بنية المجتمعات، وانتقالها من نمط ثقافية واقتصادي واجتماعي لآخر ، كالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي مثلاً، وبالتالي فالجرائم الاقتصادية صورة من صور الجرائم المستحدثة، ولكنها مرتبطة بالتطور العام للمجتمع،و أن الجرائم المستجدة يستخدم في ارتكابها تقنيات حديثة، أما الجرائم المستحدثة فتشمل الجرائم المستجدة والأنماط الأخرى الناجمة عن التطورات التقنية عامة (حبوش، 1999).

ولعل أحد مزايا تقارير التنمية البشرية (2008)، التي تستحوذ الانتباه كل سنة، هو ترتيب بلدان العالم حسب "دليل التنمية البشرية". فهذا الدليل، المشتق من ثلاثة مؤشرات اجتماعية-اقتصادية، هي: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات تعليم الكبار ودخل الفرد (على مقياس من 0 إلى 1) يستخدم في قياس نوعية الحياة في كل بلد. ويصنف التقرير جميع البلدان المشمولة بدليل التنمية البشرية في ثلاث مجموعات حسب إنجازاتها في التنمية البشرية: مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية العالية (حيث تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية 800،0 أو أكثر)، مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (500،0-799،0)، ومجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (أقل من 500،0)، احتل الأردن المرتبة 86، مع أن دليل التنمية البشرية للأردن قد أحرز تقدماً طفيفاً، من 760،0 في عام2007 إلى 773،0 في عام 2008، مما يضع الأردن

ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. وحسب دليل الفقر البـشرى، يحتـل الأردن المرتبة 11 من بين 108 بلدان بالمقارنة مع المرتبة 11 كـذلك فـي تقريـر 2006، ولكن من بين مائة وبلدين 102. أما دليل تنمية النوع الاجتماعي في التقريـر، فيضع الأردن في المرتبة 80 من بين 157 بلداً. وبالمقارنة مـع ترتيـب الأردن فـي تقرير العام الماضي 69 من بين 136 بلداً، يتبين أن ترتيب الأردن قد انخفض بدرجة كبيرة. وفي الحقيقة، فإن قيمة دليل تنمية النوع الاجتماعي لـلأردن والبالغـة 0.760 عام2007، مقارنة مع 747،0 عام 2008 يتبين أن الأردن قد حقق تقدماً طفيفاً، وقـد كان السبب الرئيسي في انخفاض المرتبة هو دخول بلدان جديدة في بيانات دليل تنميـة النوع الاجتماعي في هذا العام. الجدير ذكره أن دليل تنمية النوع الاجتماعي هو دليـل للتنمية يرتبط بالنوع الاجتماعي ويستخدم المؤشرات ذاتها التي تحـدد دليـل التنميـة البشرية، ولكنه يأخذ بالحسبان أيضاً التباينات في الانجازات التي يحققها كل من النساء والرجال (الأمم المتحدة،2008).

1. 2 مشكلة الدراسة

يعد الوضع الاقتصادي للمجتمع بشكل عام وللأفراد بشكل خاص عاملا مهما في الأمن الوطني وأمن الفرد، ويتمثل أمن الفرد في قدرته على تلبيـة متطلبـات الحيـاة المعيشية من خلال حصوله على الدخل وترتكز جهود أدبيات اقتصاديات الجريمة فـي عدم قدرة الأبحاث على تفسير العلاقة الترابطية بين التنمية البشرية والجريمة في كثير من الدول. ويعد تزايد معدلات الجريمة من بين المشاكل الرئيسية التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية والتي تعد مولعة بـالجرائم الاقتصادية للأسباب التاريخية والحضارية التي تعيشها، وعلى الـرغم مـن الاهتمـام المتزايد من الحكومات المتعاقبة، ومن قبل مؤسسات العدالة الجنائية في ضـبط هـذه المشكلة والتخفيف من حده خطورتها على أمن المواطنين والمجتمـع، وعـدم تـوفر الإحصاءات عن حجم هذه الظاهرة. إلا أنه بات من الواضح أن الممارسات ذات الصلة

بتزايد معدلات الجريمة تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في الأردن لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية. ذلك أنه قد أسهمت عوامـل التحديث في الأردن في زيادة معدلات الجريمة كما هو الحال في كثير من المجتمعـات المتقدمة أو المجتمعات النامية.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في فكرة أن هنالك علاقة بـين مؤشـرات التنميـة البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن وهي علاقة وثيقة الصلة تقـوم علـى التـأثير المتبادل بين كل منهما، ومن هنا تزداد معدلات الجرائم إذا لم يتم إشباع الاحتياجـات المتمثلة في مؤشرات التنمية البشرية. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال النقـاط التالية:

1. مستويات التنمية البشرية في الأردن خلال الفترة(1997-2006)؟
2. معدلات الجريمة في الأردن خلال الفترة(1997-2006)؟
3. مدى اختلاف معدلات الجريمة في الأردن باختلاف مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة(1997-2006)؟

1. 3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على العلاقة بين مؤشـرات التنميـة البشرية مع معدلات الجريمة في الأردن (1997-2006)، كما تـسعى إلـى تحقيـق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستويات التنمية البشرية و معدلات الجريمة في الأردن وأنواعها خـلال الفترة ما بين (1997-2006).
2. معرفة مدى تأثير مؤشرات التنمية البشرية في المعدل العام للجريمة ومعدل الجـرائم في الأردن خلال الفترة ما بين (1997-2006).

1. 4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تستهدف البحث في العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن (1997-2006).

كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال :

1. كونها تسهم في اختبار العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن في إطار دراسة واحدة .
2. تخدم هذه الدراسة القائمين على صنع القرار بما يمكن أن تقدمه من معلومات عن تزايد معدلات الجريمة، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة للوقوف على الجهود المحلية والدولية لمكافحتها والاستراتيجيات الوقائية وتطوير التشريعات القانونية الوطنية والسياسات الاقتصادية السليمة المبنية على أسس شرعية لارتباطها بمؤشرات التنمية البشرية.
3. تشكل الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في البيئة الأردنية تتناول أبعاداً ومتغيرات جديدة ومؤشرات أخرى ، ولوجود الضرورة الملحة لمعرفة العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة.

4. قد تكون هذه الدراسة مرجعاً هاماً للأكاديميين والباحثين في موضوع العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن بشكل خاص.

وكما تقدم الدراسة إطار فكري يجمع العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن (1997-2006)، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات العربية والأجنبية قد تناولت بعض صور مؤشرات التنمية البشرية إلا أنه لم تتطرق الدراسات لدراسة مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها بمعدلات الجريمة في الأردن.

1. 5 فرضيات الدراسة

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006)
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ، ومؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي ، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006).
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان ومؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي ، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي)، وفقاً لسنوات الدراسة .
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الأموال ومؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي ، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) وفقاً لسنوات الدراسة .
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الإنسان ، وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006) .
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الأموال وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006) .

6.1 التعريفات الإجرائية

1. الجريمة: هو كل سلوك مؤذي وضار اجتماعيا، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة (سعيفان، 2008).
2. التنمية البشرية: وهي تنمية البشر وتعزيز قدراتهم من خلال مجموعة من المؤشرات أبرزها الدخل والتعليم والصحة (الأمم المتحدة، 2000).
3. معدل الجريمة: مجموع عدد الجرائم الإجمالي على عدد السكان الإجمالي وضرب الناتج في مائه ألف في كل سنة من سنوات الدراسة (مديرية الأمن العام، 1998).

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل خلفية الدراسة ومشكلتها، حيث تبين ان هناك علاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن، والتي عكستها الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة مثل : مديرية الأمن العام، ودائرة الإحصاءات العامة كما تناول هذا الفصل أهمية الدراسة وذلك لتوضيح تأثير التنمية البشرية في معدلات الجريمة في الأردن حتى يتم تصميم برامج لمعالجة هذه الجرائم وأخيرا تم تحديد أهداف الدراسة والمتمثلة في الكشف عن العلاقة بين التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 الإطار النظري

الجريمة Crime:

تعد الجريمة من مؤشرات نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وهي أيضاً تؤدي إلى مضاعفات ومشاكل داخلية كالتفكك، والعنف الأسري، والتعاطي والإدمان وغيرها الكثير. ولقد شغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات وعدم المساواة الاجتماعية اهتمام آخر من العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين، ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها ممارسة الجريمة ، وقد اعتقد بعضهم أن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأمريكا مثلاً هي المسؤولة إلى حد كبير عن الجريمة وعن تزايد معدلاتها. أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون غيرهم بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح أثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة.

واختلفت مدارس علم الاجتماع وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، ومن أشهرها تعريف (سالن Sallin) والمشار له في دراسة(خليل، 2001) "الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفع العالم(جاروفالو) والمشار له في دراسة(جلبي، 1998) إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sallin) وكأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين: جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة. فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا يختلف

شعور الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات، أما الجريمة المصطنعة فهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد(إبراهيم، 2004).

وتعرف الجريمة من الناحية السوسيولوجية بأنها: "كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهـات وميـول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفصالي وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لآخر"(عيسوي، 2005: 26).

كما يعرف أميل دور كايم Emile Durkheim الجريمة بأنها جزء متكامـل من كل المجتمعات بمعنى أنها لا بد وأن توجد في جميع المجتمعات. وهي فعل يعاقـب عليه صاحبه، وأن تخلص أو خلو المجتمع من الجريمة هو أمر مستحيل.و يتغير شكل الجريمة لأن الأفعال التي تحدد على أنها جريمـة ليـست كـذلك فـي كـل مكـان، (عيسوي، 2005: 83).

كذلك عرف روسو Rosow الجريمة بأنها كل فعل مباين للإرادة العامة التي تؤكد عليها العقد أو هي كل فعل شأنه وصم العقد الاجتماعي.

وبحسب تابان Tappan فالجريمة هي الفعل الذي يرتكب بدون عـذر ويحـدد الجانب العقابي فيه عن طريق الدولة ويـتم تقـسيم الأفعـال الجرميـة إلـى جـنح (Misdemeanors) وجنايات(Felonies) (الصالح، 2002).

وعرف ميز(Mayz) الجريمة بأنها: " أذى وانتهاك ضد المجتمع، كمـا أنهـا ارتكاب أفعال حرمها القانون". وفرق ميز بين التعريف الأخلاقي والتعريف القـانوني فالمجرم من ناحية أخلاقية يوجد في المجتمعات التي يعاقب فيها الناس في ظل قـوانين أخلاقية، أما المجرم القانوني فهو شخص انتهك القواعد القانونية للمجتمع إذا ثبت أنـه مذنب من خلال المحاكم القانونية، أما نتلر(Nettler) فقد عرفها بأنها أفعـال مؤذيـة تضر بمصلحة المجتمع، وهناك إمكانية تنفيذ العقوبة من قبل الدولة(الصالح، 2002).

وهناك تصنيف للجرائم يقوم على أساس نوعها فتصنف إلى جرائم ضد الأموال و أخرى ضد الأشخاص. إما التصنيف القانوني لها فيقوم على أساس إمكانية تـصنيفها إلى صنفين رئيسين هما:

1. الجرائم الجنائية : وهي أي فعل عدواني يعتبر خطيرا إلى الحد الذي يستحق معـه مرتكبه عقوبة قوية و رادعه، تصل في حدها الأعلى إلى عقوبة الإعدام ، أما الحد الأدنى فيصل إلى سنة سجن. فالقتل ،و الاغتصاب،و الاعتداء علـى الأمـوال او الأرواح يندرج تحت هذا النوع من الجرائم.
2. جرائم الجنحة: وهي جرائم أقل خطورة و تعرف على أنها اعتداءات تستحق عقوبة تقدر بأقل من سنة سجن.و يمكن أن تكون العقوبة غرامة مالية وهذه الجـنح مثـل السكر، والسلوك المشاغب، وسرقة المحلات التجارية، والإخلال بالأمن. وتـصنف كل هذه الأنماط السلوكية المنحرفة على أنها جنح.(هاريسون,1998).

وقد صنف تقرير الإحصاءات الجنائية الأردني الجريمة إلى نمطين ؛ الجنايـات والجنح، وتم استثناء مخالفات السير، واعتمد هذا التصنيف على مدى الخطورة ومدى الأذى الذي تلحقه بالمجتمع من وجهة نظر المشرع، كما قـسم تقريـر الإحـصاءات الجنائية جرائم الجنايات إلى ثلاث عشرة جناية، وجرائم الجنح إلـى سـت وأربعـين جنحة(مديرية الأمن العام، 1986).

واستند التصنيف السابق للجريمة إلى قانون العقوبات الأردني للعام(1960) الذي قسمها إلى ثلاثة أقسام طبقاً للوصف القانوني لها(مادة 57)، وهي إما جناية أو جنحة أو مخالفة حسبما يعاقب عليها القانون بعقوبة(الفكهاني، 1979).

كما تعرف الجريمة بانها سلوك غير مشروع سواء كان فعلاً أو امتناعـاً يمكـن إسناده لمرتكبه ويقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً، والـسلوك الـذي يجرمـه المشرع إما أن يكون فعلاً بمعنى أن يأتي الفرد سلوك ينهى المشرع عن إتيانه. وإما أن يكون امتناعاً عن فعل ففي هذه الحالة أيـضاً هنـاك سـلوك نهـى عنـه المـشرع (الشاعر، 2003: 116).

وبناء على ذلك عرفت الدراسة الجريمة بأنها: كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيـا، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة. وهي أيضا: كل فعل انتهك القيم الاجتماعية التـي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم.

وفي الأردن لوحظ بشكل واضح في السنوات العشر الماضـية فـي المجتمـع الأردني بروز مشكلة الجريمة، تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائيـة أن حجـم الجريمة عام 1998 هو ثلاثة أضعاف ما كان عليـه 1990 وبمعـدل زيـادة سـنوية مقدارها 11.59%. ويلاحظ في السنوات الأخيرة بروز أنواع جديدة من الجريمة نتيجة وانعكاساً للتغيرات التي ترافق تطور المجتمع الأردنـي.(المجلـس الأعلـى للعلـوم والتكنولوجيا، 2001).

نظريات الجريمة

اهتمت النظريات السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الجريمة بأشكالها المختلفـة، وما يهم الدراسة هنا البحث عن نظريات الجريمة التي تفسر دور التغيـر الاجتمـاعي المخطط (التنمية) في التأثير على ظاهرة الجريمة، لذلك سيتم استعراض بعض نظريات الجريمة ذات العلاقة بأثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو ما يسمى بالتنمية البشرية على الجريمة في الأردن ومن هذه النظريات:

نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization Theory

هناك افتراض أن النمو الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير على حجم الجريمة وأنماط السلوك الإجرامي حيث تعود نظرية التفكك الاجتماعي إلى فكرة تأثر الإنـسان بالبيئة، وفي المجتمع الحضري يتحسن المستوى الاقتصادي والاجتمـاعي والـصحي للأفراد كلما كان مكان سكنهم بعيداً عن مركز المدينة التجاري، حيث يتمركز في هـذا المركز العمال والمهاجرون والفقراء.

ومما يدعم هذه النظرية ما أشار إليه بورجس Burgess وهو مـن رواد هـذه النظرية حيث يرى أن الأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معـدلات الجريمة، وهي أحياء يعيش فيها الفقراء والمهاجرين (البداينة، 2003: 96).

لقد بنى شو ومكي (Shaw & Macky) على من سبقهم من علماء مدرسة شيكاغو وخاصة بارك وبرجس في دراساتهم انحراف الأحداث وافترضوا أن العلاقات الاجتماعية الجيدة والصداقات بين الناس في الأحياء تعمل كضوابط اجتماعية ضد الجريمة والانحراف وبالتالي يسود التنظيم الاجتماعي.

أما إذا وجد العكس وفقد الناس الشعور بالولاء للمنطقة، فإن التفكك الاجتماعي هو الذي يسود وبالتالي تظهر المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الأحداث (Shaw& Macky,1942) حيث أن ارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن التحضر والتعقد الاجتماعي والنمو الإسكاني الكبير والكثافة السكانية العالية(البداينة، 2003).

نظريات التوتر الاجتماعي (Strain Theory)

تضم هذه المجموعة نظرية الأنوميا لدور كايم وميرتون.

يعتبر دور كايم Durkhiem أول من استخدم مفهوم الأنومي الذي قصد بها حالة الفوضى الأخلاقية وضعف الموجهات السلوكية والفكرية حيث قام ميرتون Merton بعد ذلك بتنقيح أفكار دور كايم وفي ما يلي وجهة نظر كلاً منهم.

نظرية الآنومي (Anomie theory):-

لقد وضع دور كايم Emile Durkhiem أهم كتبه سنة 1892م (تقسيم العمل في المجتمع وفرضيته الأساسية) حيث يرى أن المجتمعات تتطور من البسيط غير المتخصص بحيث يتشابه الأفراد ويضعف تقسيم العمل أو ينعدم في ما أسماه المجتمعات البسيطة التي يسيطر عليها التضامن الميكانيكي، وهي العصبية في الثقافة العربية أي التضامن الاجتماعي Social Solidarity، ويعني تعاون الأفراد والجماعات فيما بينهم لتحقيق الأهداف المتفق عليها مسألة على هذا التضامن القائم على التشابه والتجانس الثقافي والاجتماعي، وبذلك تسود نظرية الاتفاق بين أفراد المجتمع على المكونات الثقافية.

أما المجتمعات الصناعية التي شهدت تطوراً هائلاً في كافة الميادين من تقـسيم العمل حيث جعلت اعتماد الجماعات على بعضها أكثر وضوحاً فزاد التضامن والشعور الجمعي وقد أسمى دور كايم هذه المرحلة بالتضامن العـضوي (الوريكـات، 2004: 142-143).

وبالتالي تظهر الأهداف الجماعية في المجتمعات الميكانيكية حيث يعمل النـاس بشكل متشابه ما عدا تقسيم العمل على التنوع. وتظهر الأهداف الفردية في المجتمعات الصناعية عندما يتقدم المجتمع ويتعقد العمل وتـزداد العلاقـات الاجتماعيـة تـشابكاً وتفاعلاً.

ويرى دور كايم أن المشكلة تكمن في المجتمعات العضوية التعاقديـة الحديثـة، والعلاقات التعاقدية هي التي تكون بين الأفراد والجماعات قائمة علـى روابـط الـدم والقرابة بل على روابط تعاقدية فهي لا تحترم وبشكل دائم، وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية حيث تظهر الأنوميا أو اللامعيارية فيقول دور كـايم أنهـا فـشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية في ضبط نشاط أعضاء المجتمـع، حيـث لا تستطيع أن تقود الأفراد لمواقعهم المناسبة فيجدون صعوبة في التكيف الاجتماعي. مما يؤدي للإحباط وعدم الرضا والانحراف.ويشير أن الأنومي تنتج من التعـارض بـين الطموحان الإنسانية ومقدرة الناس على تحقيق ذلك أو تلك الطموحات، وبالتالي ربـط بين الطبقة الاجتماعية والانتحار، والتغير الاجتماعي والجريمة.حيث يرى دور كـايم أن الآنومي هو مشاعر عدم الانتماء الناتج عن عدم الاستقرار والتغيـر الاجتمـاعي، فالسلوك الأنومي هو نتيجة حتمية لتغير المجتمع من المجتمع الشعبي أو التقليدي Folk society إلى المجتمع الحديث Modern society(Donnell،1981). و يؤكـد أن أزمة المجتمع الصناعي هي أزمة أخلاقية(البعد عن المعتقدات الدينية) ولـيس أزمـة اقتصادية كل ذلك يؤدي إلى ظهور حالة الأنومي.(عوض، 2001).

وبوجود النمو الحضري والتحديث يحدث تغير اجتماعي سريع فيـصبح هنـاك حالة من التشويش Confusion فتفشل آليات الضبط الاجتماعي فـي تنظـيم الحيـاة

الاجتماعيـــة وتفتتـــر القواعـــد الـــسلوكية وتوقعـــات الـــدور إلـــى التنـــاغم (Merton, 1957).

نظرية البناء الاجتماعي والأنوميا (Social Structure and Anomie)

تطورت هذه النظرية من أفكار دور كايم في التضامن والتفكك الاجتماعي عنـد دراسة الانتحار، ولقد طور ميرتون (Merton,1957)هذه النظرية، حيـث يـرى أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً علـى الأشـخاص تـدفعهم لارتكـاب الجريمـة والسلوكيات المنحرفة كالفقر الذي يدفع للسرقة ويرى ميرتون أن الانحـراف يظهـر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولـة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف(البداينة، 2003، ص98).

ويرى ميرتون أن الأنومي حالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهـداف التي يحددها المجتمع، والوسائل التي يقررها لتحقيق هـذه الأهـداف. وتظهـر حالـة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها التي تـضبط السلوك الاجتماعي. إن السلوك الانحرافي عند ميرتون محصلة للبناء الاجتماعي مثله في ذلك مثل السلوك ألامتثالي، وهناك عنصرين لهما أهمية مباشرة ضـمن عناصـر البناءات الاجتماعية والثقافية المختلفة وهما(Merton, 1957):

أولاً: الأهداف والغايات والمصالح المحددة ثقافياً والتي تعتبر مشروعة لجميـع أعضاء المجتمع.

ثانياً: الوسائل المقبولة والتي تقررها النظم الاجتماعية وتعمل على تحقيق هـذه الأهداف.

نجد أن ميرتون يختلف عن دور كايم في تفسيره للانحراف، حيث يرى دور كايم أن الإنسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهـو يتـوق لتحقيقهـا وبالتالي لا بد من ضبطه اجتماعياً، بينما ميرتون يرى أن الظروف الاجتماعية تـضع ضغوطاً متباينة على الأفراد حسب البناء الاجتماعي، ولذلك فعليهم التكيف أو الاستجابة بشكل مختلف، أما الرغبات فعند ميرتون هي منشأ طبيعي،وقام بتحديد خمسة أنمـاط

للتكيف ليست كلها منحرفة وهي الالتـزام Conformity والاختـراع Innovation والطقوسية Ritualism الانسحابية Retreatism والثورة Rebellion: (الوريكـات، 2004).

نظريات التحديث(Modernization Theories)

برز من علماءها أميل دوركايم، فيبر، بارسونز من القرن العشرين؛ لذلك لـيس هناك نظرية تحديث واحدة وقد تحدثوا جميعا عن تقيـيم المجتمعـات واختلافهـا. إن نظرية التحديث جاءت نتيجة اختزال لعدد من المنظورات التي طبقها غير الماركسيين على العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس.

وإن الموضوعات التي سادت فـي هـذه المنظـورات بـرزت مـن التقاليـد السوسيولوجية لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي، فالمنظور التطوري والانتـشاري، والبنائي الوظيفي ونظرية الأنساق، والنظرية التفاعلية حيث ازداد الاهتمـام بنظريـة التحديث في العقدين اللذين أعقبا الحـرب العالميـة الثانيـة وتطبيقهـا علـى العـالم الثالث(هاريسون، 1998: 15).

رغم اختلاف التفسيرات التي تقدمها النماذج الفرعية إلا أنها تتفق على أن التنمية هي التقدم من القطب التقليدي المتخلف إلى القطب المعاصر المتقدم.

النماذج التي تتكون منها نظرية التحديث هي:

نموذج النمو الاقتصادي، نموذج والت روستو، نموذج الثنائيات، نموذج النفسي، نموذج الدفعة القوية والنمو المتوازن.

1. نموذج النمو الاقتصادي:

تأثر هذا النموذج بأفكار ريكاردو David Ricardo وادم سميث Adam Smith

اعتمد هذا النموذج على حرية التجارة بين الدول لزيادة سعة السوق وعلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى الظروف مع سيادة المبادرات الفردية وأن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

اعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية حيث يساعد على إمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل مما يزيد من انتاجية العمل لكنه محدد بسعة السوق.

أما بالنسبة للنمو السكاني فهو يعتمد على مستوى الأجر السائد فإذا ارتفع هذا الأجر عن حد الكفاف ارتفع عدد السكان وإذا انخفض عن حد الكفاف انخفض عدد السكان، ولكن نظراً لأن السكان يزدادون بنسبة أكبر من الموارد المحدودة بحيث تشكل هذه الزيادة ضغط على الموارد مما يؤدي إلى تأخير سريان قانون تناقص الغلة(الحبيب،1985، ص34).وان السباق بين النمو السكاني ومعدل التقدم الفني سوف يولد ضغوطا سكانية على الموارد الطبيعية المحدودة مما يبطئ من النمو الاقتصادي فيصل المجتمع الى مرحلة الركود(Stagnation)(الحبيب 1985: 33).

2. نموذج والت روستو W.W.Rostow**:-**

قام روستو بوضع نظريته في التنمية الاقتصادية . وذلك في كتابه"مراحل النمو الاقتصادي" عام The Stages of Economic Growth1960

حيث يرى أن النمو الاقتصادي يسير في مراحل متعاقبة، وعلى أساس غير متوازن فهناك القطاع الذي يقوم بالدور القيادي في تنمية القطاعات وخاصة في مرحلة الانطلاق حيث يتم بعدها قيام قطاعات وصناعات أخرى من جراء القطاع القائد (الحبيب، 1985: 117).

وقسم (روستو، 1960) النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل حيث كل مجتمع يمكن أن يمر بها وهي:

1. المجتمع التقليدي The Traditional Society
2. مرحلة التهيؤ للانطلاق The Preconditions for Take off
3. مرحلة الانطلاق The take-off
4. السير نحو مرحلة النضوج The Drive to Maturity
5. مرحلة الاستهلاك الكبير The Age of high Consumption

1. المجتمع التقليدي:

تتميز هذه المرحلة باعتماد المجتمع على وظائف إنتاجية محدودة مبنية على علوم ووسائل فنية قديمة، ولا يعني ذلك أن يكون المجتمع راكداً حيث عن طريـق زيـادة المساحات المزروعة واختراعات تطبق في حقول التجارة أو الـصناعة أو الزراعـة لزيادة الإنتاج، كما أن نظام القيم السائد في هذه المجتمعات يقوم على أساس أن الفرص المتوافرة لأحفاد شخص تكاد تكون هي التي كانت متوافرة لأجداد ذلـك الـشخص، و لعبت العائلة و القبيلة دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي.

وقد سادت هذه المرحلة في الدول قبل الثورة الصناعية كحضارة الشرق الأوسط والبحر الابيض المتوسط وعالم اوروبا في القرون الوسطى.

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تظهر فيها الشروط المهيئة للانطلاق وهي المرحلة التـي يـتم فيهـا تحويـل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلـم الحـديث وتجنـب تناقص الموارد. وقد ظهرت لأول مرة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حيث اخذت الاختراعات العلمية تستخدم في حقلي الزراعـة والصناعة وكانت بريطانيا أولى الدول التي تميزت بهذة المرحلة لموقعهـا الجغرافـي ومواردها الأولية والفرص التجارية وتنظيمها السياسي والاجتماعي (الحبيب، 1985).

3. مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة عند روستو أهم المراحل في حياة المجتمعات الحديثة لأنهـا الفترة التي تتلو زوال المعيقات التي تعترض سبيل النمو المستمر .

4. السير نحو النضوج:

عرف روستو النضوج بأنها المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرتـه علـى تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانطلاقية وهي المرحلة التـي يظهـر فيها الاقتصاد أن لديه المعرفة و التقنية والمهارة الإدارية بحيث تمكنانه من إنتـاج أي صنف يختاره من بين كل الأصناف .

5. الاستهلاك الكبير:

هي الفترة التي تتجه فيها القطاعات الاقتصادية الى انتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية وظهور الرفاه الاجتماعي، وهذه هي الفترة التي يكاد الأمريكيون أن يخرجوا منها وعندما توصلت بعض المجتمعات إلى النضوج في القرن العشرين حدث أمران:

1. ارتفع دخل الفرد إلى مستوى عالٍ، بحيث أصبح للكثير من الناس القدرة على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي، والسكن، والملبس، أي لديهم القدرة على استهلاك بعض الكماليات.
2. حدث تغير جذري في تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة العاملين في الوظائف الإدارية وفي الوظائف التي تتطلب مهارة معينة، وكذلك زادت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، كل هذه التغيرات أدت إلى التغير في نظرة المجتمع إلى التطور والتقدم بحيث أصبح أمراً ضرورياً يسعون لتحقيقه (روستو، 1965: 16:8).

3. النموذج النفسي:

أهتم هذا النموذج بالعوامل النفسية، ومن أهم الذين بحثوا في هذا ماكيلاند حيث يرى أن الناضجين الكبار يمكن أن ينموا حاجة التحصيل وأيضاً الكفاءة والإبداع والمغامرة من خلال برامج تدريبية وكذلك بالنسبة للأطفال(هاريسون، 1998 :38).

4. الثنائيات:

يعود هذا النموذج للعديد من العلماء مثل دور كايم حيث قسم المجتمعات إلى مجتمعات ذات تضامن مكانيكي وأخرى ذات تضامن عضوي ،(هاريسون،1998: 25). وهناك ماكس فيبر حيث النماذج التقليدية ونماذج حديثة، ووضع بويك ثنائي الاقتصاد حيث يوجد اقتصاد تقليدي زراعي وآخر متقدم متطور حديث، وبشكل عام فهناك مجتمعات مختلفة تحتاج للتنمية لتصبح مجتمعات متقدمة.

الملامح العامة للتنمية البشرية في الأردن :

تعرف التنمية البشرية بأنها تنمية البشر من أجلهم ومن خلالهم، وتعني تنمية البشر وتعزيز قدرات الإنسان من خلال التعليم والتدريب وتوفير مستويات أفضل من الرعاية الصحية والمأوى والتغذية، أما التنمية من أجل البشر، فتعني أن التنمية لا تتم من أجل التنمية ذاتها، بل من أجل ترجمة ثمار النمو الاقتصادي والتنمية إلى تحسينات وخيارات موسعة في حياة البشر (الأمم المتحدة، 2000م).

ولقياس التنمية البشرية تم طرح " تقرير التنمية البشرية" العالمي الأول دليل التنمية البشرية (Human Development Index) أو (HDI) اختصاراً، وهو دليل للتنمية البشرية في بلد ما وفقاً لمؤشرات اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي ثلاث: الدخل والتعليم والصحة، فالعمر المرتقب يمثل (مؤشر الصحة)، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة يمثل (مؤشر التعليم)، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة يمثل (مؤشر الدخل).

ويتم بناء دليل للتنمية البشرية من المؤشرات الثلاثة، قيمته بين الصفر والواحد ، واستناداً إلى القيمة التي حققتها الدولة وفق هذا الدليل يتم تركيب أقطار العالم تنازلياً ابتداءً من أعلى قيمة قريبة للواحد صحيح حيث يتم المقايسة بينها لمعرفة درجة تحقيقها للتنمية البشرية. (الدعمة، 2002).

تحتل المملكة الأردنية الهاشمية المرتبة (86) من بين (177) بلداً صناعياً ونامياً تضمنها التقرير الدولي للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام(2008) متقدما بأربع مراكز عن ترتيب العام (2005) مما يعطي مؤشرا واضحا على ثبات موقع الأردن في فئة الدول ذات التنمية المتوسطة إلى جانب تحقيقها للمركز الثامن عربياً، وصنف الأردن ضمن الدول التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة، وحصل الأردن على رقم(0.773) في مؤشر التنمية الإنسانية لعام(2008) مقارنة برقم (0.760) في العام الماضي ولكن ذلك لا يشكل تقدما ذا دلالة إحصائية. (الأمم المتحدة، 2008).

وشهد الاقتصاد الأردني منذ نشأته العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية التي أدت إلى إحداث تغيـرات جوهريـة فـي خريطتـه الديموغرافيـة وتوجهاته الاقتصادية، هذا بالإضافة للخصائص الطبيعية كصغر المـساحة ومحدوديـة الموارد الطبيعية. وكان للإحداث الإقليمية انعكاسات كبيرة على الأردن، حيث أثـرت هذه التطورات على حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، حيث تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات خلال الفترة 1952-2003، يتركز معظمهم فـي المـدن الرئيـسية، حوالي 38% منهم دون سن 15 سنة، مما يعني أعدادا متزايدة من الـداخلين لـسوق العمل كل عام(البنك المركزي الأردني، 2004).

ولقد انعكست هذه الزيادات السكانية السريعة والمرتفعة ومـسبباتها علـى عملية التنمية، وزادت من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتوفير خـدمات البنيـة التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد، وكان لا بـد مـن انعكاس ذلك على سلوك الفرد في المجتمع الأردني.

ومنذ مطلع السبعينات انتهج أسلوب التخطيط التنموي المرتكز علـى الانفتـاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بمـوارده البـشرية المدربـة والمهيأة علمياً وفنياً ومهنياً التي هي مكمن قوته الذاتية. وغني عن القـول أن زيـادة الإنتاج تأتي من خلال الزيادة في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الرئيـسية الـثلاث (رأس المال، القوى العاملة، الموارد الطبيعية)، وحيث أن الأردن يعاني من محدوديـة الموارد الطبيعية ورأس المال، فأن القوى العاملة هي الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق رفـع مـستواها التعليمـي والتدريبي.ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والنامية على مـستوى العالم نظرا لشح الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلي، حيث بلـغ النـاتج المحلـي الإجمالي عام 2003 حوالي 10 مليارات دولار، مقارنة مع أكثر من 100 مليار دولار في إسرائيل المجاورة أو 15 مليار دولار في قبرص التي لا يزيد عدد سـكانها عـن مليون نسمة(World Bank, 2003) .

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً بمعدل 6.1% في عام 2008 مقارنة 3.1 % عام 2003. وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد مـن النـاتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد ارتفع نصيب الفرد من 1105دينـار عـام 1996 إلى 1288 دينار عام 2003 . أما بالأسعار الثابتة فقد سجل متوسط دخل الفرد عام 2008 نموا بنسبة 2.4% مقارنة مع تراجع بنسبة 1.4% عام 2003. وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظـت قطاعـات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة والتي تزيـد عن 70% خلال الأعوام الثلاث السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي 30% (البنك المركزي الأردني، 2008).

ولهذا كانت الدخول المرتفعة والسعي لزيادة الدخل المنخفض لدى بعض الفئات سبباً رئيساً لارتكاب السلوك الجرمي والانحراف.

الأردن كان الدولة العربية في الترتيب الخاص بالدول متوسطة التنمية وجاء الأول بعد كل دول الخليج مما قد يحقق تفوقا نسبيا على الدول العربية غير النفطية. ولكن في المقابل تفوقت على الأردن الكثير من الدول التي تعتبر أفقر في مستوى الدخل ولكنهـا أفضل من الأردن في مؤشرات تنموية أخرى منها مستوى التعليم والخدمات التنمويـة مثل كولومبيا وأرمينيا وتايلاند بينما دخلت دول مثل كوبا والمكسيك وألبانيا إلى قائمـة الدول ذات المستوى العالي من التنمية. وإذا كانت الأرقام الاقتصادية الأردنية تشير إلى هذا النمو اقتصادي (الناتج القومي الإجمالي) بمعدل (5%) وهو معـدل نمـو مرتفـع مقارنة بالعديد من دول العالم ، فإن الأرقام الدولية لمؤشرات التنمية تناقض ذلـك لأن وضع الأردن متوسط وغير متميز ، وهذا يعني أن نسبة النمو الاقتصادي الرقمي هـذه لا تنعكس ايجابيا على مستوى التنمية الإنسانية والتي يجب أن تكون الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي، فلا قيمة لنسبة 5% من النمو الاقتصادي إذا لم تضع الأردن في قائمة الدول الخمسين الأولى في ترتيب التنمية العالمية.

نسبة الإنفاق من القطاع العام على التعليم لسنة 2008 في الأردن تـصل إلـى 20% من الإنفاق الحكومي مقابل 24% في عمان و 27% في السعودية و 12% فـي الكويت و 27% في الإمارات و11% في لبنان والنسبة تماثل مع تـونس فـي 20%. مؤشر آخر على الصحة يتعلق بنسبة الأطفال تحت خمس سنوات الذين يعانون من قلة الوزن حيث وصلت النسبة في الأردن إلى 4% فقط مقابل 14% في السعودية و 18% في عمان و 10% في الكويت و 6% في قطر ، وهذا المؤشر هو من أهم مؤشـرات الأهداف التنموية الألفية.

نسبة الإنفاق من القطاع العام على الصحة من الناتج القومي الإجمالي فـي الأردن تصل إلى 1،5% مقابل 7،4% للقطاع الخاص وهو يعني 502 دولار لكـل شـخص وهذا المعدل منم الإنفاق على الصحة لكل شخص يتجاوز عمان 419(دولارا) وليبيـا 328(دولارا) وقريب من الكويت 538(دولارا) ومماثل لتونس وأفضل من الجزائـر 167(دولارا).(الأمم المتحدة،2008) في مؤشرات الصحة والتعليم هناك تقدم أردنـي جيد ولكن الفارق يظهر في مؤشرات الفقر حيث تصل نسبة الفقر في الأردن إلى 14% وهي في دول الخليج اقل بكثير من 5% أو تصل إلى الصفر أحيانا بينما تـصل فـي تونس إلى 7% فقط وهو أيضا إنجاز ممتاز لدولة غير نفطية تعتمـد علـى الـسياحة والتجارة والخدمات. أما بالنسبة للهواية القومية للشعب الأردني وهي استخدام الهواتف الخلوية فقد وصلت نسبة انتشار هذه الهواتف إلى 304 أجهزة لكل ألف مواطن مقابـل 41 في ليبيا و 519 في عمان و 575 في السعودية وألف في الإمارات (هـاتف لكـل شخص) و 277 في لبنان 566و في تونس.

وفيما يلي نظرة على ما حققته مخططات التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية فـي إطار التنمية البشرية وهي :

1. قطاع التعليم :

يعتبر التعليم من أهم انجازات ومعالم التنمية البشرية في نصف العقد الماضـي في الأردن حيث يتمتع سكان الأردن بمستوى تعليمي مرتفع مقارنةً بسكان كثيـر مـن

الدول النامية وحتى المتقدمة اقتصاديا ونسبة الإنفاق من القطاع العام على التعليم في الأردن تصل إلى (20%) من الإنفاق الحكومي، ويتجلى ذلك من نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ويشكل الطلبة في المراحل الأساسية والثانوية(25.6%) من عدد السكان الكلي، أي أكثر من ربع السكان، وتشكل الطالبات ما نسبته(49.2%) من هذه النسبة(دائرة الإحصاءات العامة، 2006).

حيث يكاد يكون جميع الذكور والإناث في الفئة العمرية(8-13) سنة ملتحقين بالمدارس. وبعد سن الثالثة عشرة تبدأ معدلات الالتحاق بالانخفاض. وربما يعود الانخفاض في نسب التحاق الذكور بالتعليم في الفئة العمرية(10-20) سنة إلى انصراف الذكور إلى العمل في سن مبكرة لمساعدة أسرهم على مواجهة متطلبات الحياة. وهذه النسب تعد أعلى من متوسط العالم، ومتوسط الدول العربية والنامية. كذلك الحال في انخفاض نسبة الأمية، حيث بلغت نسبة السكان الأميين(9.9%) عام (2004). ويعود ذلك بشكل كبير إلى مجانية التعليم الأساسي وتدني كلفة التعليم العالي بالجامعات العامة والرسمية نسبياً . ولكن من المتوقع أن تتأثر إنجازات الأردن في مجال التعليم في المستقبل نتيجة لتراجع نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة إلى(5%) لكل منهما(الأمم المتحدة،2003)

ويجدر بالإشارة أن التعليم أدى دوراً بالغ الأهمية في التغيير الاجتماعي في الأردن على أكثر من صعيد، فقد كان العامل الرئيس بالنسبة للحراك الاجتماعي والطبقي في المجتمع الأردني في السبعينات والثمانينات، وأدى أيضاً دورا مهما في التغيير التدريجي للنظام القيمي وفي إثراء المجتمع وتمكين الأفراد والأسر من خيارات جديدة، لاسيما أثره على مستوى المهارات والكفاءات الخاصة بسوق العمل.

وأشار تقرير التنمية البشرية لعام (2008) وفيما يتعلق بالتعليم العالي إلى ارتفاع نسبة خريجي مرحلة التعليم العالي من الإناث مقارنة بالذكور وبنسبة(54%)، تركز معظم الخريجين العرب من مرحلة التعليم العالي حسب التقرير في تخصصات (علوم الاجتماع والقانون وإدارة الأعمال)، (الآداب والعلوم الإنسانية) و(التربية

والتعليم) بما نسبته(32.6%، 18.8%، 8.5%، 60%) تليها العلوم العلمية بحصة(13.9%)، فالهندسة بفروعها بحصة (12.3%) ، ثم العلوم الطبية بحصة(7.3%)، ثم علوم الزراعة في آخر التخصصات بحصة (1.4%).

وفي ما يتعلق بعدد الجامعات، أشار التقرير إلى تضاعف في عدد الجامعات (10 جامعات حكومية منها (26) جامعة خاصة) ليبلغ(36) جامعة.

2. الصحة

ومن التحديات التي تواجه التنمية البشرية في الأردن هي تلك المتعلقة بأنماط الحياة الصحية. إن الأمراض المزمنة أو التي تلعب "أنماط وسلوكيات الحياة" دوراً فيها مثل السكري، البدانة وأمراض القلب والشرايين بدأت تحل محل الأمراض المعدية كأسباب بارزة للمرض والوفاة عند الأردنيين وخاصة الأكبر سناً. تشكل عوز المواد الغذائية الدقيقة نمط من أنماط حياة الأسرة الأردنية مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة السمنة. حيث إن 26% من النساء الأردنيات في سن الإنجاب يعانين من فقر الدم، و28% من النساء لم يستخدمن مدعمات الحديد خلال فترة الحمل(وزارة الصحة، 2005)، وتشير الدراسات بأن 34% من الأطفال الأردنيين تحت 5 سنوات يعانون من فقر الدم(دائرة الإحصاءات العامة ، 2002) و15% يعانون من نقص فيتامين أ، و33% من نقص اليود. ويشير استطلاع عوامل الخطورة السلوكية، 2002 إلى أن 6% من السكان من سن 18 إلى 56 فأكثر يعانون من السكري، و22% يعانون من ارتفاع ضغط الدم و 21% يعانون من ارتفاع الكولسترول. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 27 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى 22 لكل 1000 ولادة حية. (وزارة الصحة، 2002)

ويشكل الإنفاق السلبي، أي ما ينفق على التبغ والكحول ، تحدياً صحياً وتربوياً. وتشير الدراسات إلى تفاقم معدلات الإنفاق على هذه السلع المهددة للصحة العامة مثل الدخان المواد الكحولية مقارنة بالإنفاق على المواد الغذائية والطبية. وتبين دراسة التدخين والشباب، التي قامت بها الجمعية الوطنية الأردنية لمكافحة التدخين بالتعاون مع

منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسيف عام 2000، بأن نسبة إنتشار التـدخين فـي الفئة العمرية 13-15 سنة بلغت 19.3%. وتشير إحصائيات السجل الأردني للسرطان بأن سرطان الرئة هو أكثر أنواع السرطان إنتشاراً بين الذكور وبأن نسبة المدخنين بين مرضى سرطان الرئة تبلغ 78%.(وزارة الصحة،2006).

وكان أداء النظام الصحي الأردني جيدا نسبيا من حيث إمكانية الحـصول علـى الخدمات والنتائج (كما تقاس بمؤشرات مثل وفيات المواليد والعمر المتوقـع). والأردن ينفق أكثر من (597.800.000) دينـار أردنـــي بمـا نسبـته (10.87%) مـــن نـاتـج السـوق المحلـي إذ بـلغ الإنفـاق علـى الفــرد الواحـــد (115.4) دينـاراً أردنيــاً، وكـان نصيـب الفرد من الدخـل القومـي المحلـــي (1221) دينـاراً وتعتبـر نسبـة الإنفاق علـى الصحـة مـن أعلى النسب بين دول المنطقة إذا تم استثناء دول مجلس التعاون الخليجي ، وعلى ضوء التحديات القائمة والتي تواجه القطاع الصحي مثل الارتفاع في الزيادة السكانية ، والعبء الاقتصادي الناجـم عـنها وزيادة الأمراض المزمنة مما يتطلب وضع استراتيجيات شمولية تأخـذ جميـع هـذه الأبعاد. والتنبؤات المستقبلية في الحسبان.

2 .2 الدراسات السابقة

تم الحصول على عدد من الدراسات التي تبحث في صلب موضـوع الدراسـة وفيما يلي عرض لأهمها:

أ. الدراسات العربية

أجرى (السعد، 1991) دراسة حول حجـم الجريمـة وخصائـصها وأنماطهـا واتجاهاتها في المجتمع الأردني، وأظهرت النتائج أن الجريمة في المجتمع الأردنـي لا زالت ظاهرة حضرية، وحيث وجد أن57.6 جريمة لكل100.000 نسمة من الذكور، أما الإناث جريمة واحدة لكل100.000 نسمة مـن الإنـاث، وكانـت نـسبة العـود للجريمة19.5%.

وقد احتلت الظروف الاقتصادية كدافع للميل لارتكاب الجريمة نسبة 33% واحتل عامل الفقر منها 17%، وبينت أن الدوافع الاقتصادية قد تمركزت عند ذوي المستويات التعليمية المتدنية بنسبة28.5%. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نسبة لا يستهان بها في العود إلى الجريمة في مجتمع الدراسة حيث بلغت النسبة 19.5% ممن عادوا إلى الجريمة مرة أو أكثر، واتضح أن ظاهرة الجريمة في مجتمع الدراسة تخضع لعوامل متعددة من نفسية واجتماعية وثقافة فرعية وتشكل بيئة خصبة لتكوين السلوك الإجرامي.

وفي دراسة (السراج،1992) عن ملامح الجريمة في الوطن العربي في الفترة (1972-1992) التحولات الاجتماعية والاقتصادية وما رافقها من تغيرات اجتماعية في الوطن العربي ساهمت في بروز مشكلات اجتماعية مثل الفقر والتشرد والتفكك الاجتماعي . ولقد بينت الدراسة أن أنماط الجريمة التقليدية في فترة السبعينات والثمانينات (قتل ، سرقة،اختلاس، تزييف ، نصب ، احتيال ، هتك عرض، اغتصاب) قد استمرت وبمعدلات أعلى لما كانت علية سابقا. كما أظهرت الدراسة بروز أنماط جديدة (جرائم مخدرات ، وعنف ، وبيئة) . ويعزو السراج الجريمة في الوطن العربي في الفترة التي درسها إلى التطوير الحضاري (التغير الاجتماعي) وما رافقه من مشكلات اجتماعية وزيادة التفاوت في الدخول بين الفقراء والأثرياء ، والأمية، والتفكك الأسري ، والأيدي العاملة وضعف قدرة الإنسان مع التكيف

وفي دراسة (العثمان، 1992) بعنوان "الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن وتنميتها – دراسة في تنمية المجتمعات المحلية. وهدفت إلى وصف تحليل حقيقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد بينت أن نسبة الأمية مرتفعة بين الجنسين ووجود علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي والدخل وارتفاع نسبة البطالة ناتجة عن ضعف الاستثمار في منطقة الدراسة حيث هناك ضعف في النشاط الزراعي في المنطقة، وأظهرت الدراسة تدني مستوى المعيشة في

المنطقة لبعدها عن تحقيق مستويات اقتصادية واجتماعية ملائمة لسكانها حيث معدلات الدخل منخفضة للأفراد العاملين.

كما قام (عبد الحليم،1997) بدراسة ميدانية حول البطالة في محافظة المفرق في الأردن، وقد أجريت على عينة بلغت 120 صاحب عمل و 200 باحث عن عمل، وخلصت الدراسة إلى أن البطالة تعتبر أحد أسباب الجريمة والانحرافات في المجتمع، حيث أن الحرمان ينعكس سلباً على نفسية وسلوك العاطلين عن العمل، كما ورد في هذه الدراسة أن العمالة الوافدة تمثل سبباً للبطالة يحول دون استخدام القوة العاملة الوطنية الأردنية وتزيد من حدة مشكلة البطالة بمظاهرها وأشكالها المختلفة.

وفي دراسة (خليفه،1998) بعنوان(التنمية والجريمة في العالم العربي) فقد أظهرت أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة (الخليج العربي)ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (الطفرة)، واستقدام الأيدي العاملة، (صراع ثقافي) وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجريمة وكل من : النمو السكاني ، والديون الخارجية(علاقة ايجابية مع الجريمة القتل، والملكية وسبلي مع المخدرات) وحجم السكان (علاقة سلبية مع الجريمة، والملكية)، ونسبة التحضر (علاقة ايجابية مع الجريمة مع جرائم القتل، وسلبية مع المخدرات).

وفي دراسة (البشري،1999) بعنوان (انماط الجرائم في الوطن العربي) فقد أظهرت ارتفاع الجرائم في الوطن العربي للفترة (1985-1994م) حيث تراوحت هذه الزيادة بين 7%-20% ، كما أن إجمالية الجرائم قد ارتفعت عام 1994م مقارنه مع 1985 م في جميع الدول العربية (عدا عمان فقد انخفضت31%) ووصلت هذه الزيادة أعلاها في الأردن والعراق ومصر .

وأجرى (العيطان، 2000) دراسة بعنوان" البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)" حيث ركز في دراسته على سيكولوجية البطالة لتوضيح وتحليل ظاهرة البطالة والأبعاد النفسية لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والسلوك الإجرامي لدى الشباب السعودي. وقد اتبع منهجية التحليل الوصفي النظري

الاستنتاجي في العلاقة بين البطالة والسلوك الإجرامي عند مجتمع الشباب السعودي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الإجرامي عند الشباب.

أظهرت دراسة(الخليفة، 2000) عن" اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية"، أن عامل التنمية الاقتصادية يؤثر تأثيراً طردياً في معدلات الجريمة في الدول العربية، وأن عامل التنمية البشرية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية، وأن عامل السياحة الدولية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية.

وفي دراسة قام بها (عجوة، 2001) بعنوان" البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة" حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين متغيري البطالة والجريمة في ثلاثة بلدان عربية هي تونس، السودان ومصر، وقد اشتغلت الدراسة على الإحصائيات الرسمية في البلدان المعنية في الفترة ما بين (1985-1997) من جهة ومن جهة أخرى على استبيان مجموعة من السجناء بالبلدان الثلاثة.

وقد خلص الدراسة إلى نتائج ذات أهمية كبيرة نعرضها على الشكل التالي:

1. أن انخفاض دخل المجرم العاطل عن العمل كان أهم دافع له لترك العمل باختياره.
2. تمتد فترة البطالة لفترات طويلة لدى المجرم العاطل، وقد تزيد هذه الفترة على ستة شهور متصلة في أحيان كثيرة، مما يجعله مواجها لحالة من العوز والفقر بصورة مستمرة، ولا سيما إذا كان عائلا لأسرة كبيرة.
3. عادة لا يتوفر للمجرم العاطل أي دخل إضافي أثناء فترة البطالة، يستعين به على مواجهة مطالب الحياة المادية له ولأسرته. بل إنه في حالات كثيرة لا يتلقى أي مساعدات مالية من أسرته عند تعطله.
4. قليلا ما يلجأ المجرم العاطل إلى مؤسسات الدولة المتخصصة مثل مكاتب العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية، طلبا لمساعدتها في إيجاد عمل بديل، أو لمساعدته وأسرته ماليا. وفي الحالات القليلة التي قد يلجأ فيها المتعطل إلى هذه الأجهزة

الحكومية، فإنه يعاني من سوء المعاملة وطـول الإجـراءات وعقمهـا، وضـآلة المساعدات المالية، مما يجعل من المشكلة المادية التي يواجهها العاطـل، مـشكلة اجتماعية ونفسية أيضا، ويدفعه للعزلة الاجتماعية، والانسحاب من المجتمع.

5. من ذلك كله يتجه المجرم العاطل إلى ارتكاب الجريمة، بهدف مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة. وقد اتضح من الدراسة أن أكثر من 60% من الجـرائم التـي يرتكبها المجرم العاطل تمت بدافع الحاجة إلى المال.

دراسة (البداينة، 2003) بعنوان" واقع الجريمة في الوطن العربي" وهدفت إلى بيـان حجم الجريمة في المجتمع العربي للفترة من 1990-1999م ، وقد أظهرت هـذه الدراسـة وجود تباين كبير في حجم الجريمة ومعدلاتها في الوطن العربي ، ووفـق مـستوى التنميـة يلاحظ أن حجم الجريمة متباين عكسياً مع مستوى النمو (عالي، متوسط، منخفض) وتبين من خلال الدراسة انخفاض معدل جرائم القتل العمد3.4 جريمة سنوياً لكل 100.000 من السكان والاغتصاب5.6 والسطو المسلح 18.1 جريمة سنوياً، في حين ترتفع معدلات حالات الإيذاء البليغ30.3 جريمة، وبلغت جرائم سرقة السيارات 37.8جريمة سنوياً وفي جرائم خرق حرمة المنازل 12 جريمة سنوياً إما السرقة بالإكراه كانت 12.2 جريمة سنوياً في حين تصل إلـى أدنى معدلاتها في جرائم الحريق العمد 11 جريمة سنوياً لكل 100.000 من السكان.

وأجرى (النجداوي، 2003) دراسة بعنوان الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن ، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:- وجود ارتباط بين الجريمة والسلوك الجرمي والوضع الاقتصادي المتدني كوجود البطالة وان هناك ارتباط بين الجريمة ومشكلات الأسرية ذات الوضع المادي المتدني ونوعية المسكن.

وأجرى (الخوالدة، 2005) دراسة بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، حيث هدفت دراسته إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل المؤثرة فيها في الأردن وفي محافظة البلقاء حيث قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة على مـستوى الأردن وعلـى مستوى منطقة الدراسة، قام الباحث باستخدام استبانة كأداة لدراسته حيث استخدم أساليب

التحليل الوصفي والكمي والكارتوجرافي، وتوصلت دراسته إلى أن الجريمة ما زالـت ضمن نطاق الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال انخفاض معدل الجرائم السنوي ممـا يشير إلى أن هناك تحسن في مكافحة الجريمة، وأن هنالك علاقة قوية بـين ارتكـاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والكثافة السكانية والفقر.

وفي دراسة قام بها(عبدالسلام، 2005) بعنوان "اقتصاديات الجريمة - المحددات الاقتصادية للجريمة: دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحـد الـسجون المصرية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الاقتصادية للجريمة في سجن القاهرة المركزي، تكونت عينة من السجناء بلغ حجمهـا322 سـجين اختيـروا بطريقة عشوائية بسيطة، توصلت الدارسة إلى نتائج من بينها ان 62% من المبحوثين كان احد دوافع ارتكابهم للسلوك الإجرامي الحاجة إلى المال، وكانت جريمة الـشيكات بدون رصيد هي أكثر الجرائم المرتكبة لدى عينة الـسجناء، وأن الجـرائم المتـصلة بالسرقة، وتعاطي المخدرات، والقتل أكثر أنماط الجرائم انتشاراً.

وفي دراسة (الغطريفي، 2006) بعنوان العلاقة بين التنمية البشرية والجريمـة في سلطنة عمان. وأظهرت بوجود علاقة ارتباط بين معدل الجريمة وكل من المستوى الصحي والتعليمي، ووجود علاقة ارتباطيه بين المعدل العام للجريمة ومستوى التنميـة البشرية، وعلاقة ارتباطية ضعيفة بين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومـستوى التنمية البشرية وغير دالة إحصائياً. ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين كل من معـدل الجرائم الواقعة على الممتلكات ومستوى التنمية البشرية وفقاً للفترة(1993- 2004).

وفي دراسة قام بها (الحنيطي، والعبدالرزاق، 2007) بعنوان" تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن" استهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الفقر في مجتمعات ريف جنوب الأردن، وتم سحب عينة عشوائية قوامها 107 أسر مـن بـين 3140أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في 7 قرى . وتم جمـع البيانـات بطريقـة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة أعدت لهذا الغرض ، واستخدم أسلوب الانحـدار المتدرج في تحليل البيانات . للتعرف على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في

تنمية المجتمع، أسفرت النتائج عن خمسة عشر متغيرًا لها الأثر الأكبـر فـي تحديـد مؤشرات الفقر في المنطقة(معامل التحديد=0.74) وهي : مستوى الحداثة المنزليـة، ومستوى رضا الأسر عن وضع مساكنهم ، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على إيجار المسكن، الأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق على أقساط مدفوعة ، ومتوسط عدد العاملين في الأسرة، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفاق علـى الوقود والطاقة، ونوع التدفئة المستخدمة فـي المنـزل، ومكـان إنجـاب الأطفـال للمتزوجات، وتوافر مطبخ في المسكن ، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفـاق على الهدايا والحوالات، والأهمية النسبية من ميزانية الأسرة للإنفـاق علـى الرعايـة الصحية، و معدل الأمية عند البالغين ، ومساحة المسكن .

وفي دراسة قامت بها (الطراونة، 2007) بعنوان" العلاقة بين النمو الاقتـصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن دراسـة تحليـل المـضمون للفتـرة الواقعـة (1980– 2005)" حيث هدفت إلى التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي وجـرائم الملكية الاقتصادية في الأردن، وتمثل مجتمع الدراسة في السلاسل الزمنية خلال الفترة المحددة(1980–2005). وتوصلت الدراسة إلى:

1. وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وجرائم الملكيـة الاقتـصادية، وأن(جرائم الملكية الاقتصادية) تُفسر ما مقداره (88.3%) من التباين في(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي).
2. وجود علاقة بين متوسط دخل الفرد سنويا وجرائم الملكية الاقتصادية وأن(جـرائم الملكية الاقتصادية) تُفسر ما مقداره (82.3%) من التباين في(متوسط دخـل الفـرد سنويا).
3. عدم وجود علاقة بين معدل البطالة وجرائم الملكية الاقتصادية.

وأجرى (الحنيطي والكرابلية، 2007) دراسة بعنوان " دراسة العلاقة بين قـوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن" حيث وتحليل العلاقة بين البطالة والفقر في مجتمعات ريف جنوب الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم الاسـتعانة بالمـسح

الميداني لعينة بلغت 203 أسرة أخذت بالطريقة العشوائية من بين 660أسرة واقعة في تسع قرى تابعه لهذا الإقليم . وجمعت البيانات في نهاية عام 2003 بواسطة استمارة مقابلة شخصية صممت لهذه الدراسة . واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي واختبارات إحصائية لتحليل البيانات. وتوصلت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الأسر ذات الفقر المدقع أعلى من الأسر غير الفقيرة، إذ بلغ معدل المشاركة بين الأسرة ذات الفقر المدقع84% . وبين الأسر الفقيرة ذات الفقر المطلق53% وبين الأسر غير الفقيرة 46%وبينت النتائج أن أكثر الأنشطة الاقتصادية التي تستقطب الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً هي المستخدم بأجر ، ويستوعب هذا القطاع 90% من مجموع المشتغلين من هذه الشريحة الاجتماعية، ويعتبر قطاع العمل لحسابه هو القطاع الثاني استيعاباً للعمالة المنحدرة من أسر فقير ة فقراً مطلقا، حيث يشغل21% من مجموع المشتغلين من هذه الشريحة الاجتماعية .

وفي دراسة قام بها (الزين، 2007)"التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي". حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعض أنماط الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التنموية في المجتمع السعودي، والتعرف على مدى التباين في نمو حجم الجرائم الاقتصادية، وعلى العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أسهمت في هذا التباين، وذلك من خلال تتبع ظاهرة الجرائم الاقتصادية من منظور اجتماعي وعلى مستوى النسق الكلي خلال فترات زمنية مختلفة، مع ربط ذلك بالخصائص التنموية للمجتمع السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها : أن حجم التباين في نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي ليس كبيراً. واحتلت الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية الفردية المرتبة الأولى من حيث انتشارها، بينما احتلت الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام المراتب الأخيرة. وأظهرت النتائج الأهمية التفسيرية لثمانية متغيرات مستقلة فسرت نسبة عالية من التباين في نمو معدلات الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية الفردية. إذ أثر متغير معدل النمو في توقع الحياة بشكل عكسي

وبلغت كمية التباين المفسرة نحو 42٪ من المجموع الكلي للتباين في معدل نمـو هـذه الجرائم. وتبين أنه كلما ارتفع كل من معدل الدخل القومي الإجمالي ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي ومعـدل العـاملين فـي القطاعـات الاقتصادية التعدينية ارتفع معدل هذه الجرائم. وبالمقابل كلما ارتفع معدل حجم قروض الاستثمار انخفض معدل هذه الجرائم. كما بلغت كمية التباين المفسرة المصححة نحـو 77٪ من المجموع الكلي للتباين. وأثرت ثلاثة متغيرات تعليمية، إذ تبين أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل حجم الإنفاق على التعليم، ارتفع معدل هذه الجرائم. كما بلغت كمية التباين المفسرة المصححة نحو 88٪ من المجموع الكلي للتباين. كما أوصت بالاهتمام بتوظيف مخرجـات نظريتـي الحرمان النسبي ومدخل الأنشطة الروتينية في المزيد من الدراسات العلمية المشابهة لما أظهرتاه من أهمية تفسيرية نحو ظاهرة الجرائم الاقتصادية.

أجرى كل من (العبدالرزاق ، والوريكات، 2008) دراسة بعنوان" أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك" حيث هدفت إلـى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمـة فـي الأردن خـلال الفتـرة (1973- 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومـستوى الـدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطـأ (VECM). وتـم الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام، ودائرة الإحـصاءات العامـة ونشرات البنك المركزي. وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديـد درجـة التكامل للمتغيرات، و طريقة جوهانسن-يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المـدى الطويل. وبذلك فإن هناك علاقة سببية بين المتغيرات إلا أن الاتجـاه غيـر محـدد. وتشير نتائج نموذج تصحيح متجه الخطأ و دالة الاستجابة الفورية و تحليل التباين إلى

وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة، وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة، وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

وأجرت (المراشدة، 2009) دراسة بعنوان الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة من 2000– 2008، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن وأنواعها، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، والأدوات المستخدمة في ارتكابها، والكشف عن أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى ارتكابها، وكذلك التعرف إلى علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية بالعوامل والأسباب المؤدية لارتكابها، والتعرف على أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم الاقتصادية، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة : من حيث الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن من عام 2000- 2008 فقد تبين أن الجرائم الاقتصادية تزداد من عام للآخر، وأن أكثر الجرائم الاقتصادية كانت جرائم السرقات، تليها جرائم إساءة الائتمان، ثم جرائم الاحتيال، ثم الاختلاس والرشوة، وأن الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من الإناث، حيث بلغت نسبة جرائم الذكور 93.3% مقابل 6.8 للإناث. وأن ذوي الدخول المتدنية والمنخفضة هم أكثر ارتكاباً للجريمة، وأن أكثر العوامل والأسباب وراء ارتكاب الجرائم الاقتصادية كان الحصول على المال باعتبار أن قيمة الفرد بما يملك، وأن المال العام ملك للجميع، وجاء الفقر بالدرجة الخامسة من حيث أهميته كدافع للجريمة.

ب. الدراسات الأجنبية:

أما كوني(Quinney, 1965) فقد درس 48 دولة وتوصل إلى أن جرائم القتل تنخفض في الدول ذات مستويات التنمية العالية.

أما دراسة ولف(Wolf, 1971) فقد هدفت للكشف عن العلاقـة بـين التنميـة والجريمة حيث درس سبع وثلاثون دولة في الفترة(1961-1962) وتبين أن معـدلات الجريمة تزداد مع زيادة مكانة الدولة في التنمية (باستثناء جريمة القتل).

دراسة شنايدر (Schnidder,1990) فقد درس العلاقة بين التطوير الاقتصادي والجريمة مستخدما ذلك للوصول الى توصيات في الوقاية مـن الجريمـة وضـبطها، استخدم بيانات تتعلق بوسط استراليا، والصين، والمانيا، وسوسيرلاند، اليابان، وتوصل إلى أن المقارنات بين التاريخ والثقافات قد دعمت الخلاصة التي تقول ان غالبية الدول النامية يعتقدون مخطئين ان التحسن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية يقضي علـى الجريمة ، وأن غالبية الدول النامية تنكر السياسات القائمة لمنـع الجريمـة ، ولمنـع الجريمة فإن على الدول النامية تجنب التحضر الزائد في مدينة واحدة أو اثنتـين مـن خلال تكوين صناعات صغيرة في المناطق الريفية ومن خلال بناء مدن صغيرة ومـن خلال توزيع العمل الحكومي والبرنامج الحكومية في الريف ،وكذلك على الدول النامية أن تجعل مواطنيها يعتمدون على الرفاة الاجتماعي ودعم البرامج التربوية مع التدريب المهني والمهارات الزراعية والحلول السلمية للمشكلات .

دراسة شنايدر (Schnidder, 2000) بعنوان" العلاقة بين الجريمة والتطـور الاقتصادي" والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نـسبة ومعـدل الجريمة . تكونت عينة الدراسة من 25 مكتب قانوني من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي استراليا.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن التطور الاقتصادي يؤثر على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا . ويؤثر التطور الاقتصادي ومستوى عيش الفرد في استراليا علـى قابلية ارتكاب الجريمة بشكل طردي ، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (مرتكبـو الجرائم) يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجـرائم والخـروج عـن القانون . وتبين من الدراسة أن التطور والتنمية الاقتصادية تـساهم بنـسبة 80% بمكافحـة الجريمة والقضاء عليها في استراليا بشكل خاص وفي جميع أنحاء العالم بشكل عام.

دراسة كلينارد(Clinard, 2001) بعنوان " العلاقة بين التنمية والجريمـة فـي الدول النامية" والتي هدفت الى معرفة مدى العلاقة بين الجريمة والتطـوير والتنميـة والعوامل التي تؤدي الى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث،

وكانت عينة الدراسة مكونة من 500 حالة من مجتمع الدراسة الاصلي افريقيا ، استخدم الباحث في دراسته الاستبيان والملاحظـة والمقابلـة ، وقـاس فـي دراسـته مدى العلاقة بين التطوير الاقتصادي والتنموي ومستوى الجريمة والزيادة العالية فـي مستوى الجريمة في قارة افريقيا .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : هناك علاقة عكسية بين التطوير والتنمية والجريمة، أي كلما ازداد التقدم والتطوير انخفض مستوى الجريمـة، وان 85% مـن عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية .

وتعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبيا ويتحول الى ضغط داخلي يخرج على تصرفات خارجة عن القانون وجرائم ،وتفتقر الدول الافريقية الـى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة . وتفتقر كذلك الدول الافريقية الى برامج التوعية والارشاد للشباب لكي تتجنب ارتكابهم للجرائم ، وتبين من الدراسـة تـأثير التطـوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الافريقية على نسبة انحـراف الافـراد وازديـاد نـسبة الجريمة ، ويفتقر القانون الافريقي الى القوة اللازمة لمنع الجرائم جذري بـشكل ابـر ويحتاج الى العديد من الافراد ذوي الخبرة .

دراسة رودجر (Rodger, 2003) بعنوان " الأزمة والتطور والجريمة " والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور على الجريمة . تكونت عينة الدراسـة مـن عينـة عشوائية من عدد من المتهمين في مراكز الشرطة مـن مجتمـع الدراسـة الأصـلي نيكاراجوا في إفريقيا . استخدم الباحث أدوات المقابلة والملاحظة.

توصل الباحث في دراسته إلى ما يلي : يؤثر التطور بنسبة كبيرة على ارتفـاع مستوى الجريمة في نيكا راجوا، وتعتبر عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي هـي

العوامل التي تؤثر على الجريمة، وتتـأثر دافعيـة الجريمـة بـالتطور الاقتـصادي والاجتماعي للبلاد .

دراسة شيلي (Shelly, 2003) بعنوان " العلاقة بين التحـديث والجريمـة " والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير مستوى الجريمة بالتحديث والتطور، وتكونت عينـة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينا بوليس من مجتمع الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية . استخدم الباحـث أدوات الاسـتبيان والمقابلة لقياس مدى صدق فرضيات دراسته.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة هناك علاقة وثيقة بين التحديث والتطوير من جهة والجريمة من جهة أخرى . وتؤثر عوامل التطور والتحديث على الحد من مستوى الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط نظرية الجريمـة بنظريـة التحـديث والتطور في تفعيل نمو وتطور المجتمع ، وأثبتت الدراسة من خلال اختبار العينـة أن 70% من مرتكبي الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى بيئـة محـدودة المصادر وغير متطورة ، وهناك علاقة كبيرة بين مكافحة الجريمة والحد منهـا فـي الولايات المتحدة الأمريكية وبين تطوير خطة إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفي دراسـة نلـسن (Nilson and Agell, 2003) العلاقـة بـين البطالـة والجريمة (السرقة، وسرقة الـسيارات وحيـازة المخـدرات) فـي الـسويد خـلال الفترة 1996-2000 باستخدام Panel Data. وقـد تـم اسـتخدام نمـوذج قياسـي لتقدير العلاقة بين الجريمة وبين معدلات البطالـة ومتغيـرات اقتـصادية-اجتماعيـة باستخدام طريقة المربعـات الـصغرى (OLS). وقـد أظهـرت نتـائج الدراسـة وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة، حيث الانخفـاض فـي معـدلات البطالـة في فترة التسعينيات قـد سـاهمت فـي خفـض عـدد حـالات الـسرقة، وسـرقة السيارات 15% و 20% على التوالي. وبـين أن انخفـاض ألأجـر سـاهم أيـضا في زيادة الجريمة. إلا أن برامج التدريب لم تـساهم كثيـرا فـي خفـض معـدلات الجريمة في السويد.

واختصت دراسة لي (Lee, 2003) باختيار العلاقة السببية بين البطالة وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات، وجرائم العنف لثلاثة دول هي كوريا الجنوبيـة، واستراليا، واليابان، بواسطة تطبيق كل من اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات المقترحة من جانب (Johansen, 1988) واختبار سببية (Granger, 1969) مستخدماً بيانات سنوية تغطي الفترة من عام 1972 حتى عام 2001. وأشـارت نتـائج هـذه الدراسة بصفة عامة إلي وجود علاقة سببية موجبة طويلة الأجل تتجه من البطالة لدي الرجال إلي الجرائم محل الدراسة.

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) إلى دراسة تأثير البطالة على جـرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الـشرطة فـي فرنسا خلال الفترة 1990-2000. وقد اختبـر Donis فرضـية بيكـر (Becker، 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعـة من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات علـى المـستوى الجزئـي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة الدالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمـة بين الشباب.

درس دانيال وستيفن (Daniel & Stephen, 2006) العلاقة بين ظروف سوق العمل ومستويات الجريمة في ثلاث دول آسيوية (استراليا واليابان وكوريا الجنوبيـة) باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك على بيانات تجميعية سـنوية. أفـصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة وخاصة بين الشباب في تلك المجتمعات.

استهدفت دراسة(Papps and Winkelmann, 2007) اختبار العلاقة السببية بين البطالة والجريمة في هولندا، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة والعشوائية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإقليمية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2005، وخلصت هذه الدراسة إلي وجود أثر ضئيل للبطالة على إجمالي الجرائم، وبعض أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات.

ما يميز هذه الدراسة:

يبين العرض السابق أنّه على الرغم من الاهتمام المتزايد بدراسة التنمية البشرية، إلاّ أن الاهتمام بدراسة العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن، لا تزال قليلة. وقد ساعد استعراض الدراسات السابقة في إلقاء نظرة على مفهوم التنمية البشرية، وأثرها في معدلات الجريمة في الأردن، لهذا جاءت هذه الدراسة محاولة لسد النقص في الدراسات العلمية الحاصل في هذا المجال.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة، ففي موضـوع الإطـار النظري تم استعراض عدد من المواضيع المتعلقة بالتنمية البشرية والجريمة، كما تـم مناقشة النظريات الحديثة المتعلقة بالتنمية البشرية والجريمة .

أما الدراسات السابقة فتشير إلى عدم وجود دراسات على حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمـة فـي الأردن (1997-2006)، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قـدر الإمكان.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وبيانات الدراسة والمقاييس المستخدمة، ونموذج الدراسة كما يبين إجراءات الدارسة والأسلوب الإحصائي المستخدم لمعالجة البيانات الإحصائية لاستخلاص النتائج.

3. 1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي الذي ينطلق من دراسة وتحليل الأبعاد النظرية لمضامين مؤشرات التنمية البشرية في الأردن ومعدلات الجريمة ووصف هذه المضامين مستندين على الاحصائيات المنشورة في المصادر الحكومية ومديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط، وذلك من خلال إجراء المسح المكتبي في سبيل بناء الإطار النظري والإطلاع على الدراسات السابقة، إلى جانب إجراءات المسح الشامل لجمع البيانات المتوافرة وتحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة، لاختبار فرضياتها.

3. 2 مجتمع الدراسة:

يرتبط إطار الدراسة بالأردن أي أن الدراسة(وطنية)جاءت لتحديد أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات الجريمة.

3. 3 بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصادرها الثانوية وتتمثل هذه المصادر الثانوية في التقارير الإحصائية الجنائية التي تصدر عن مديرية الأمن العام وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة (1997-2006)، حيث تم ادخال مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة للسنوات المذكورة في برنامج الحزمة الإحصائية

للعلوم الاجتماعية. وتم بعد ذلك اجراء أساليب التحليل الإحصائي الآتية وذلك بالاعتماد على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS.10).

3. 4 مقاييس متغيرات الدراسة

استخدم في هذه الدراسة عدد من المقاييس سواء ما يتعلـق منهـا بـالمتغيرات المستقلة المرتبطة بالتنمية البشرية (المستوى الصحي، والمستوى التعليمي، والمـستوى المعيشي، ومستوى التنمية البشرية)، أو المتعلقة بالمتغيرات التابعة الخاصة بالجريمـة (المعدل العام للجريمة، ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص، ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات) وفيما يلي وصفاً لهذه المقاييس:-

المتغير المستقل (التنمية البشرية)

يشتمل هذا المتغير المستقل إجرائياً على أربعة متغيرات فرعية، هي: المستوى الصحي، والمستوى التعليمي، والمستوى المعيشي، ومستوى التنمية البشرية.

أ. المستوى الصحي:

ويتم قياس هذا المتغير عن طريق العمر المتوقع عند الولادة، وذلك من خـلال المعادلة التالية:

$$\text{المستوى الصحي} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

حيث يمثل القيمة الفعلية العمر المتوقع عند الولادة في كل سنة من سنوات الدراسة، أما القيمة الدنيا فيتم احتسابها دولياً بـ25 عاماً، وأخيراً القيمة القصوى والتي تبلغ 85 عاماً كمقياس دولي (تقرير التنمية البشرية، 1998م).

ب. المستوى التعليمي

ويتم قياسه من خلال مزيج من متغرين هما، معدل معرفة القراءة والكتابة بـين البالغين، ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالمي معاً، وذلـك مـن خـلال المعادلة التالية (تقرير التنمية البشرية، 1998م):

المستوى التعليمي =

$$\frac{\text{معرفة القراءة والكتابة بين البالغين + نسبة القيد الإجمالية معاً} \times 100\%}{2}$$

من خلال نتيجة هذه المعادلة، يتم التعرف على المستوى التعليمي في كل سنة من سنوات الدراسة.

ج. المستوى المعيشي

وهو من أعقد مقاييس متغيرات التنمية البشرية، ويتم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال المعادلة التالية:

$$\text{المستوى المعيشي} = \frac{\text{القيمة الفعلية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

حيث يمثل القيمة الفعلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، أما القيمة الدنيا فيتم احتسابها دولياً بـ 100 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية)، في حين القيمة القصوى يتم احتسابها بـ 40.000 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية) (الأمم المتحدة، 1998م).

د. مستوى التنمية البشرية

يتم قياس هذا المتغير من خلال جمع المتغيرات الثلاثة السابقة (المستوى الصحي، والمستوى التعليمي، والمستوى المعيشي) بالقسمة على ثلاثة، بعد ذلك يتبين لنا مستوى التنمية البشرية في كل سنة من سنوات الدراسة.

المتغير التابع (معدل الجريمة)

وقد تم تقسيم هذا المتغير التابع إجرائياً إلى ثلاثة متغيرات فرعية، هي: المعدل العام للجريمة، ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص، ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات.

أ. المعدل العام للجريمة

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع عدد الجرائم الإجمالي على عدد السكان الإجمالي، ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة (مديرية الأمن العام، 1998).

ويشمل هذا المتغير جميع الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني (بأنماطها) المسجلة لدى الإدارة العامة للمعلومات الجنائية خلال فترة الدراسة.

ب. معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع عدد الجرائم الواقعة على الأشخاص على عدد السكان الإجمالي، ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

وتشمل: القتل قصداً، والشروع في القتل، وقتل الوليد والمشروع فيه، وخطف الأشخاص والمشروع فيه، والقتل الخطأ، والإيذاء البليغ، وحجز الحرية، وإهانة الكرامة، وتسبيب (إهمال) القاصر والعاجز، واستيفاء الحق بالذات، والمشاجرة، والإيذاء البسيط، وانتهاك حرمة المساكن، والتهديد والوعيد، وإقلاق الراحة العامة.

ج. معدل الجرائم الواقعة على الممتلكات

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة مجموع عدد الجرائم الواقعة على الممتلكات على عدد السكان الإجمالي، ثم ضرب الناتج في مائة ألف في كل سنة من سنوات الدراسة.

وتشمل: السرقة والمشروع فيها، والسلب والمشروع فيه، والقرصنة البحرية، والحريق قصداً، والإضرار بالأموال، والغش التجاري، وإساءة الأمانة، والاحتيال، والحريق بإهمال، والنشل.

3. 5 أساليب التحليل الإحصائي :

للتحقق من صحة فرضياتها تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الآتية وذلك بالاعتماد على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.10)

1. مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures بالاعتماد على النسب المئوية ولترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية.
2. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع، بهدف اختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة وأبعادها على المتغير التابع.
3. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر كل متغير مستقل على حده في المتغير التابع.
3. تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدراسة الفروق بين المتوسطات، وتطبيق اختبار شفيه (Scheffe Test) لاستخراج المقارنات البعدية.

خلاصة الفصل:

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وبيانات الدراسة والمقاييس المستخدمة، كما يبين إجراءات الدارسة والأسلوب الإحصائي المستخدم لمعالجة البيانات الإحصائية لاستخلاص النتائج.

واستخدمت الدراسة المقاييس المرتبطة بالتنمية البشرية (المستوى الصحي، والمستوى التعليمي، والمستوى المعيشي، ومستوى التنمية البشرية)، أو المقاييس المتعلقة بالجريمة فشملت(المعدل العام للجريمة، ومعدل الجرائم الواقعة على الأشخاص، ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات).

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

4. 1 عرض النتائج

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي للعلاقة الارتباطية بين مؤشرات التنمية البشرية والمعدل العام للجريمة، وتحليل التباين الأحادي (Anova) للفروق في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم.

مستويات التنمية البشرية و معدلات الجريمة في الأردن وخصائصها خلال الفترة ما بين (1997-2006)

الجدول رقم(1)

يبين متغيري عدد السكان وعدد الجرائم الكلي حسب السنة والإقليم

المتغير	السنة / الأقاليم	العاصمة	الوسط	الشمال	الجنوب	العقبة
عدد السكان	2006	2172800	1349600	1556800	403200	117600
	2005	2049460	1310840	1625340	390680	108680
	2004	1959392	1295667	1627209	341017	99915
	2003	2025530	1361225	1588165	398265	106815
	2002	2027685	1323720	1471340	399140	107115
	2001	1971750	1287210	1632669	388130	104160
	2000	1884500	1170500	1350300	349700	102000
	1999	1804200	1170700	1314300	357200	91400
	1998	1809775	1181290	1312715	356615	95355
	1997	1751680	1136660	1276040	346840	88780
عدد الجرائم الكلي	2006	13389	5867	6866	1485	1204
	2005	13993	5932	6568	1548	1472
	2004	13867	6054	7096	1456	1454
	2003	13731	5724	7453	1492	1356
	2002	14059	6338	7488	1667	1306
	2001	27303	13262	14439	3417	2434
	2000	27174	13125	12958	3279	2712
	1999	26501	14593	14522	3361	2546
	1998	24908	12584	12840	3041	2274
	1997	20488	10209	11833	2573	1610

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السكان في العاصمة قدر ارتفع من (1751680) عام (1997) ليصل إلى (2172800) عام (2006)، وارتفع أيضاً في إقليم الوسط من (1136660) عام (1997) ليصل إلى (1349600) عام (2006)، وارتفع أيضاً في إقليم الشمال من (1276040) عام (1997) ليصل إلى (1556800)

عام (2006)، كما ارتفع أيضاً في إقليم الجنوب من (346840) عام (1997) ليصل إلى (403200) عام (2006)، كما ارتفع أيضاً في العقبة من (88780) عام (1997) ليصل إلى (117600) عام (2006).

أما بالنسبة لعدد الجرائم الكلي في العاصمة فنجد أنه قد أنخفض في عام (2006)ليصل (13389) وبلغ أعلى معدل في عام (2001) حيث بلغ (27303) أما بالنسبة لإقليم الوسط فنجد أن أقل معدل ارتكاب للجرائم كان عام (2003) حيث بلغ (5724) وبلغ أعلى معدل في عام (1999) حيث بلغ (14593)، أما بالنسبة لإقليم الشمال فنجد أن أقل معدل ارتكاب للجرائم كان عام (2005) حيث بلغ (6568) وبلغ أعلى معدل في عام (1999) حيث بلغ (14522)، أما بالنسبة لإقليم الجنوب فنجد أن أقل معدل ارتكاب للجرائم كان عام (2004) حيث بلغ (1456) وبلغ أعلى معدل في عام (2001) حيث بلغ (3417)، وفي منطقة العقبة فنجد أن أقل معدل ارتكاب للجرائم كان عام (2006) حيث بلغ (1204) وبلغ أعلى معدل في عام (2000) حيث بلغ (2712).

الجدول رقم(2)

يبين المتغيرات التي شملتها الدراسة

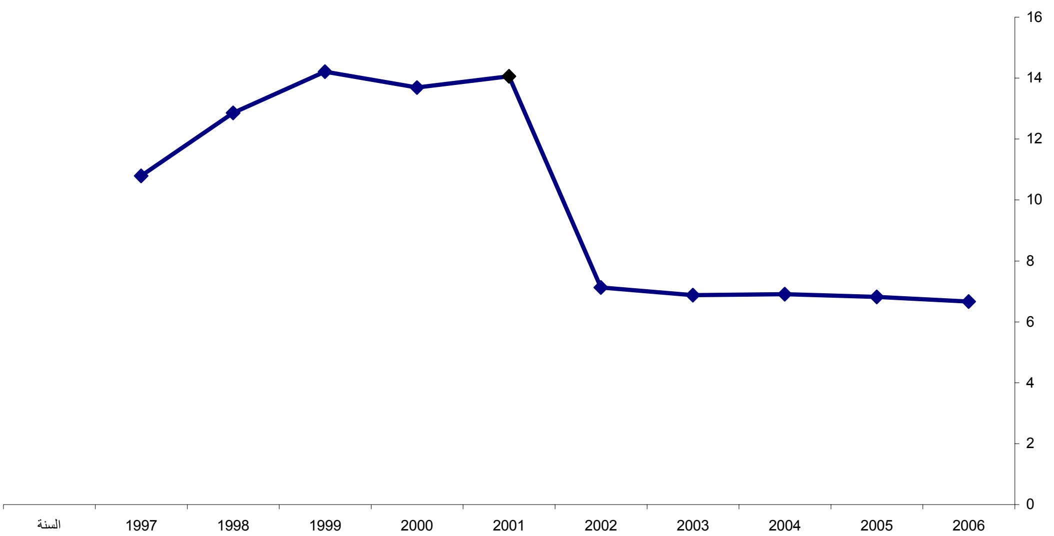
السنة	عدد السكان	عدد الجرائم الكلي	عدد جرائم الأموال	عدد جرائم الأشخاص	مستوى التنمية البشرية	المستوى المعيشي	المستوى الصحي	المستوى التعليمي
2006	10.86	6.66	9.98	4.36	10.4	10.31	10.29	10.2
2005	10.64	6.82	10.12	4.26	10.43	10.79	10.18	10.42
2004	10.33	6.91	10	4.75	10.26	10.31	10.16	10.32
2003	10.63	6.87	10.18	4.66	10.16	10.14	10.03	10.32
2002	10.34	7.13	10.42	4.82	10.08	9.98	10.16	10.08
2001	10.44	14.06	11.73	15.98	10.03	9.82	9.9	10.32
2000	9.42	13.69	10.48	14.98	9.66	9.82	9.9	9.36
1999	9.19	14.21	10.54	16.01	9.64	9.82	9.77	9.36
1998	9.23	12.86	9.2	14.51	9.72	9.5	9.9	9.84
1997	8.92	10.79	7.35	15.67	9.65	9.5	9.77	9.72

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السكان قدر ارتفع من (8.92%) عام (1997) ليصل إلى (10.86%) عام (2006)، أما بالنسبة لعدد الجرائم الكلي فنجد أنه قد أنخفض في عام (2006)ليصل (6.66%) وبلغ أعلى معدل في عام (1999) حيث بلغ (14.21%). أما

بالنسبة لعدد جرائم الأموال فنجد أنه قد أنخفض في عام (1997)ليصل (7.35%) وبلغ أعلى معدل في عام (2001) حيث بلغ (11.73%). أما بالنسبة لعدد جرائم الأشخاص فنجد أنه قد أنخفض في عام (2005)ليصل (4.26%) وبلغ أعلى معدل في عام (1999) حيث بلغ (16.01%).

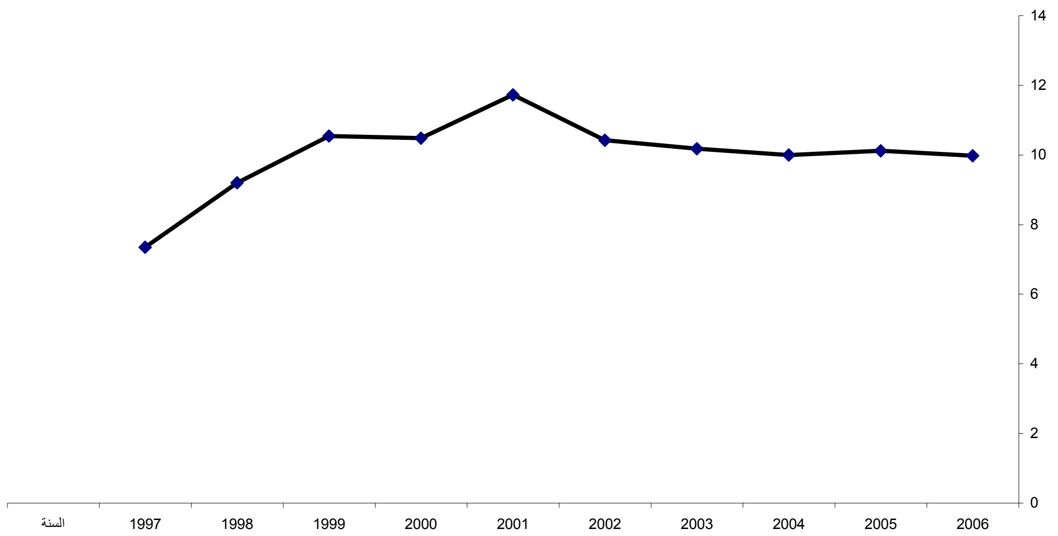
أما بالنسبة لمستوى التنمية البشرية فنجد أنه قد ارتفع من(10.43%) في عام (2005)وبلغ أدنى معدل في عام (1999) حيث بلغ (9.64%). وفيما يتعلق بالمستوى المعيشي فنجد أنه قد ارتفع من(10.79%) في عام (2005)وبلغ أدنى معدل في عام (1998) ليصل (9.5%). أما بالنسبة للمستوى الصحي فنجد أنه قد ارتفع من(10.29%) في عام (2006)وبلغ أدنى معدل في عام (1999) حيث بلغ (9.77%). أما بالنسبة للمستوى التعليمي فنجد أنه قد ارتفع(10.42%) في عام (2005)وبلغ أدنى معدل في عام (1999) حيث بلغ (9.36%).

شكل رقم(1) يبين المعدل العام للجريمة تبعاً للسنة



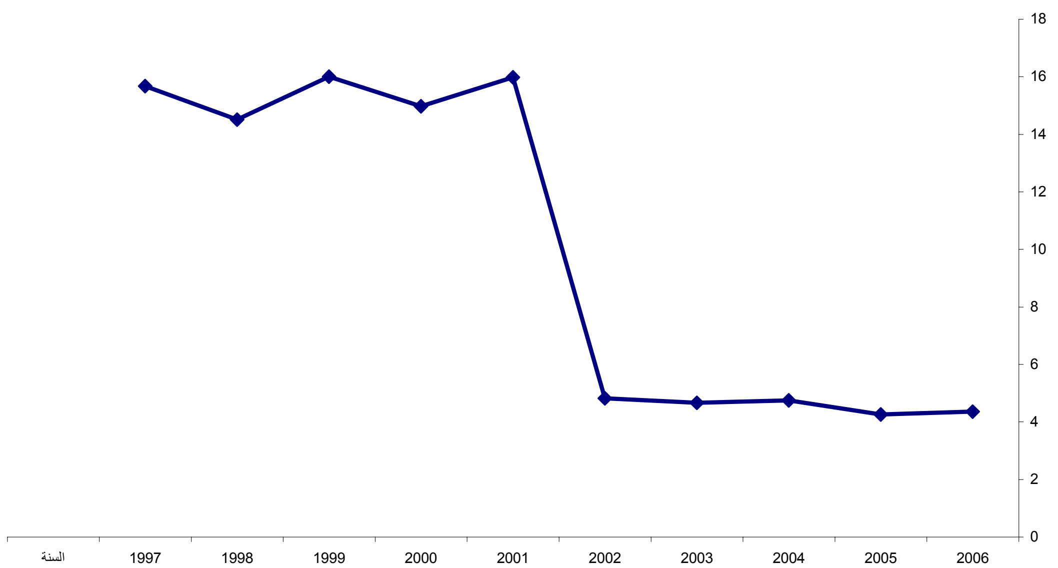
يلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن المعدل العام للجريمة قد أنخفـض فـي عـام (2006)ليصل (6.66%) وبلغ أعلى معدل في عام (1999) حيث بلغ (14.21%).

شكل رقم (2) يبين المعدل العام للجرائم الواقعة على الأموال تبعاً للسنة



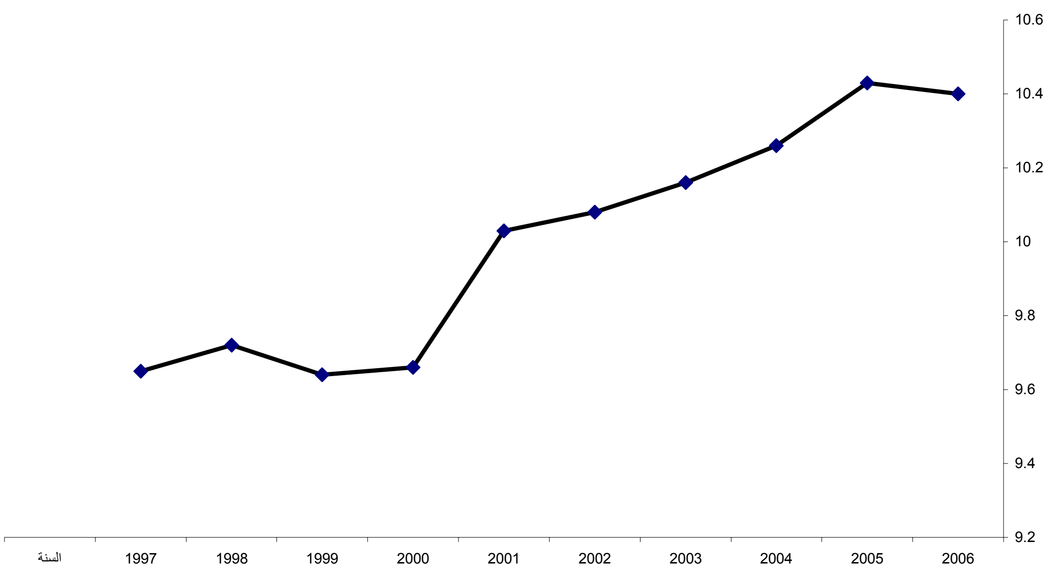
يلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن المعدل العام للجرائم الواقعة على الأموال قـد أنخفض في عام (1997)ليصل (7.35%) وبلغ أعلى معدل في عـام (2001) حيـث بلـغ (11.73%).

شكل رقم(3) يبين معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص تبعاً للسنة



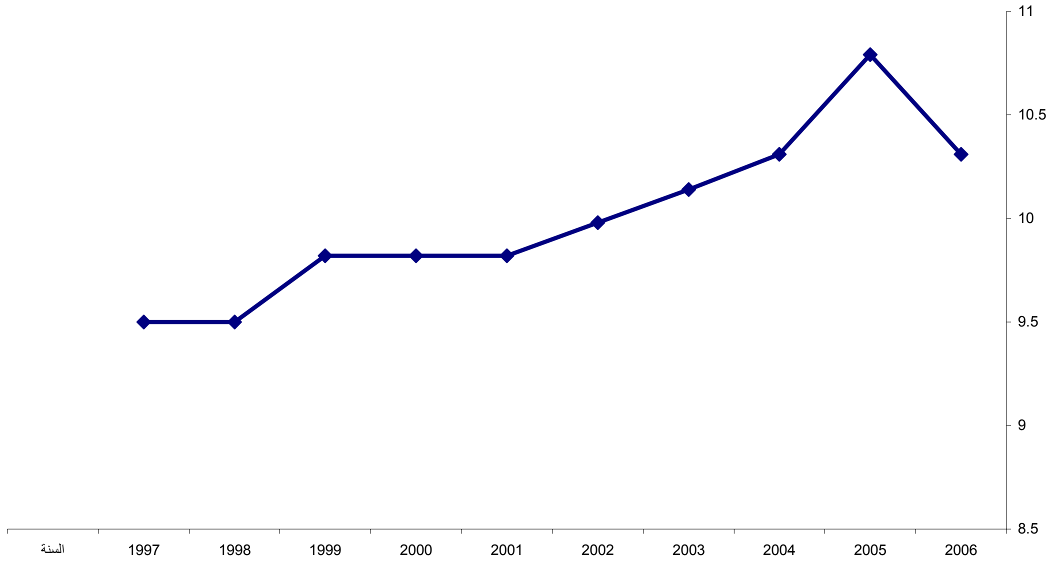
يلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن المعدل العام للجرائم الواقعة على الأشخاص قد أنخفض في عام (2005)ليصل (4.26%) وبلغ أعلى معدل في عـام (1999) حيـث بلـغ (16.01%).

شكل رقم(4) يبين مستوى التنمية البشرية تبعاً لمتغير السنة



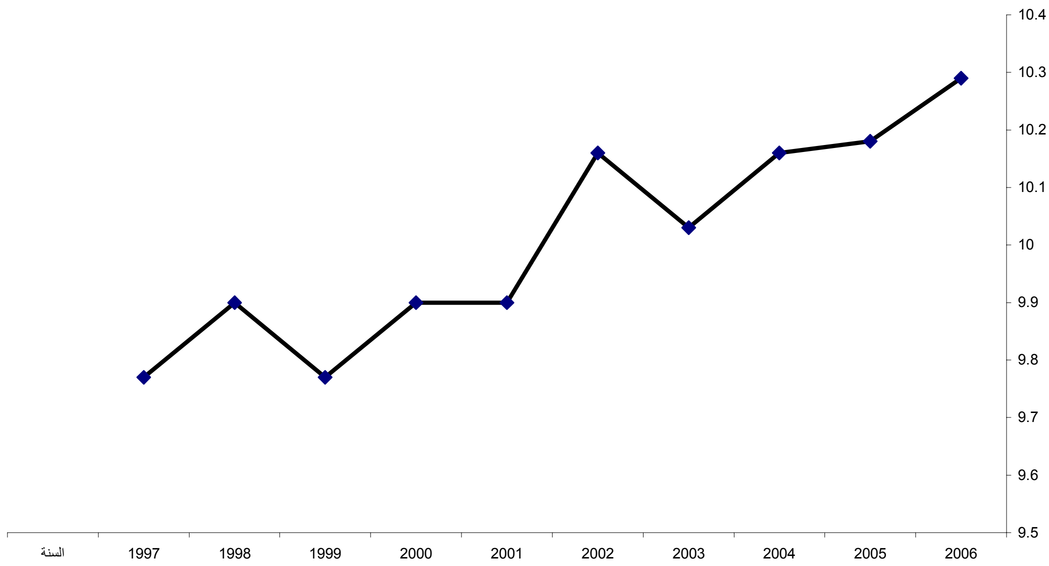
يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن مستوى التنمية البشرية قد أنخفض في عـام (1999)ليصل (9.64%) وبلغ أعلى معدل في عام (2005) حيث بلغ (10.43%).

شكل رقم(5) يبين المستوى المعيشي تبعاً للسنة



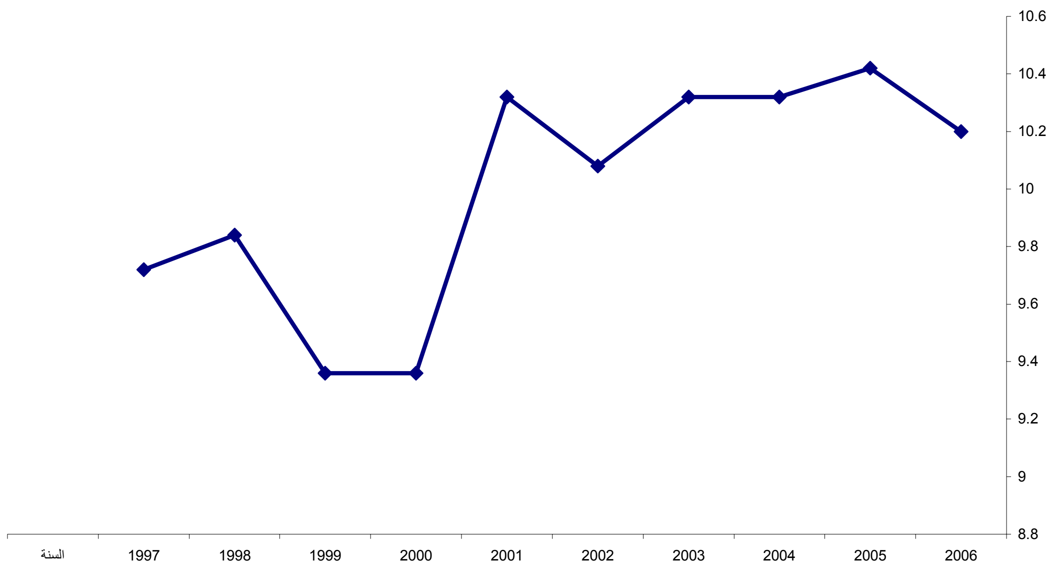
يلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن المستوى المعيشي قد أنخفض فـي عـام (1998) ليصل (9.5%) وبلغ أعلى معدل في عام (2005) حيث بلغ (10.79%).

شكل رقم(6) يبين المستوى الصحي تبعاً لمتغير السنة



يلاحظ من خلال الشكل رقم (6) أن المستوى الصحي قد أنخفض في عام (1999) ليصل (9.77%) وبلغ أعلى معدل في عام (2006) حيث بلغ (10.29%).

شكل رقم(7) يبين المستوى التعليمي تبعاً للسنة



يلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن المستوى التعليمي قد أنخفض في عام (1999) ليصل (9.36%) وبلغ أعلى معدل في عام (2005) حيث بلغ (10.42%).

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في المعدل العام للجريمة، تبعاً لمتغير الأقاليم، وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006)

الجدول رقم(3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم للفترة الزمنية(1997-2006)

الرقم	الإقليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	العاصمة	19541.30	6335.8288	1
2	الوسط	9368.80	3728.7795	3
3	الشمال	10206.30	3378.5929	2
4	الجنوب	2331.90	878.1864	4
5	العقبة	1836.80	583.2036	5
-	المجموع	8657.020	7392.943	-

يتضح من الجدول رقم (3) أن هنالك فروق واضحة في المتوسطات الحسابية للمعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم للفترة الزمنية(1997-2006) حيث تراوحت قيم المتوسطات من (1836.80-19541.30)، وللكشف عن دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (Anova).

الجدول رقم(4)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) للفروق في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
بين المجموعات	2078969942.680	4	519742485.670	29.04	*0.000
داخل المجموعات	599154758.300	45	13314550.184		
الكلي	2678124700.980	49			

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (α=0.05)**

أشارت النتائج التي يعرضها الجدول رقم (4) أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية للفروق في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم، حيث وجدت أن(F=29.04) ومستوى الدلالة(α=0.000) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة(α =0.05)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في المعدل العام للجريمة، تبعاً لمتغير الأقاليم، وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006).

الجدول رقم (5)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للفروق في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم

الاقليم	المتوسط الحسابي	العاصمة	الوسط	الشمال	الجنوب	العقبة
العاصمة	19541.30	-	-	-	-	-
الوسط	9368.80	*10172.5	-	-	-	-
الشمال	10206.30	*9335.0	-	-	-	-
الجنوب	2331.90	*17209.4	*7036.9	*7874.4	-	-
العقبة	1836.80	*17704.5	*7532.0	*8369.5	-	-

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.05$)**

يظهر من الجدول رقم (5) أن الفروق الإحصائية في المعدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم:

1. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة العاصمة ومتوسط منطقة الوسط ولصالح منطقة العاصمة.
2. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة العاصمة ومتوسط منطقة الشمال ولصالح منطقة العاصمة.
3. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة العاصمة ومتوسط منطقة الجنوب ولصالح منطقة العاصمة.
4. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة العاصمة ومتوسط منطقة العقبة ولصالح منطقة العاصمة.
5. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة الوسط ومتوسط منطقة الجنوب ولصالح منطقة الوسط.
6. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة الوسط ومتوسط منطقة العقبة ولصالح منطقة الوسط.

7. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة الشمال ومتوسط منطقـة الجنـوب ولصالح منطقة الشمال.
8. أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات منطقة الشمال ومتوسـط منطقـة العقبـة ولصالح منطقة الشمال.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعـدل العـام للجريمـة ، ومؤشرات التنمية البشرية (المـستوى الـصحي، المـستوى التعليمـي، المـستوى المعيشي) وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006)

ولتقدير مؤشرات التنمية البشرية (المـستوى الـصحي، المـستوى التعليمـي، المستوى المعيشي) صاحبة الأثر في المعدل العام للجريمة، دخل في نموذج الانحـدار الخطي المتعدد(Multiple Leaner Regression) متغير معنـوي(α≤0.01 ، F= 5.73**) يبين الجدول رقم(6) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بـين المعـدل العـام للجريمة، ومؤشر المستوى الصحي، واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته(74.2%) من التباين في معدل الجرائم. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عـالي المعنويـة الإحصائية، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلـة فـي حـدود الخطـاء (D.W=1.547) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيـرات المـستقلة فـي النمـوذج (VIF<5). في حين لم تشر النتائج إلى وجود علاقة بين(المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) والمعدل العام للجريمة.

مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام للجريمة ، ومؤشـرات التنميـة البـشرية (المـستوى الصحي) وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006). وقبول الفرضية فيما يتعلـق بمؤشـري (المستوى التعليمي، المستوى المعيشي)

الجدول (6)

نموذج انحدار مؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) صاحبة الأثر في المعدل العام للجريمة.

مؤشرات التنمية البشرية	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة t	درجة الثقة Sig.
(الثابت)	153.993	45.149	3.411	0.014
المستوى الصحي	12.051-	6.993	*7.947-	0.002
المستوى المعيشي	0.713-	2.993	1.539-	0.162
المستوى التعليمي	1.629-	2.533	1.273-	0.239

R^2=74.2%، Durbin-Watson = ،1.547 F=،5.73 α<0.01

المتغير المعتمد المعدل العام للجريمة

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان ومؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي ، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي)، وفقاً لسنوات الدراسة .

ولتقدير مؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) صاحبة الأثر في معدل الجرائم الواقعة على الإنسان ، دخل في نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Multiple Leaner Regression) متغير معنوي (F= 12.928**، α≤0.01) يبين الجدول رقم(8) إلى وجود علاقة أثر عكسية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشر المستوى الصحي، واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته(79.9%) من التباين في معدل الجرائم. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.562) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5). في حين لم تشر النتائج إلى وجود علاقة بين(المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) معدل الجرائم الواقعة على الإنسان.

مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشـرات التنميـة البـشرية (المستوى الصحي) وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006). وقبول الفرضية فيما يتعلـق بمؤشري (المستوى التعليمي، المستوى المعيشي)

الجدول (7)

نموذج انحدار مؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) صاحبة الأثر في معدل الجرائم الواقعة على الإنسان.

مؤشرات التنمية البشرية	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة t	درجة الثقة Sig.
(الثابت)	269.835	54.581	4.944	0.003
المستوى الصحي	21.832-	8.454	2.582-	0.042
المستوى المعيشي	2.752-	3.619	-0.760	0.476
المستوى التعليمي	1.387-	3.062	-0.453	0.666

R2=79.9%، Durbin-Watson = ،1.562 F=،12.928 α<0.01

المتغير المعتمد معدل الجرائم الواقعة على الإنسان

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة علـى الأموال، ومؤشرات التنمية البشرية (المـستوى الـصحي ، المـستوى التعليمـي، المستوى المعيشي) وفقاً لسنوات الدراسة .

ولتقدير مؤشرات التنمية البشرية (المـستوى الـصحي، المـستوى التعليمـي، المستوى المعيشي) صاحبة الأثر في معدل الجرائم الواقعة على الأموال، لم يدخل فـي نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Multiple Leaner Regression) (α≥0.05 ، F= 0.255**) يبين الجدول رقم(8) إلى عدم وجود علاقة أثر عكسية بين معدل الجـرائم الواقعة على الأموال، ومؤشرات التنمية البشرية.

مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشرات التنمية البشرية (وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006).

الجدول (8)

نموذج انحدار مؤشرات التنمية البشرية (المستوى الصحي، المستوى التعليمي، المستوى المعيشي) صاحبة الأثر في معدل الجرائم الواقعة على الأموال.

مؤشرات التنمية البشرية	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients المقدر B	 الخطأ المعياري Std. Error	قيمة t	درجة الثقة Sig.
(الثابت)	4.457	27.523	0.162	0.877
المستوى الصحي	0.679-	4.263	0.159-	0.879
المستوى المعيشي	1.082-	1.825	0.593-	0.575
المستوى التعليمي	0.152-	1.544	0.098-	0.925

R2=11.3%، Durbin-Watson = ،0.815 F=،0.255 α<0.01

المتغير المعتمد معدل الجرائم الواقعة على الأموال

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنميـة البـشرية والمعدل الجرائم الواقعة على الإنسان، وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006).

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير مستوى التنمية البشرية في معدل الجرائم الواقعة على الإنسان.

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت	0.681	12.076	-	0.056-	0.956
مستوى التنمية البشرية	-1.068	1.207	0.299	0.885	0.402

* غير دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α = 0.05)

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (9) إلى أنه لا توجـد علاقـة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (مستوى التنمية البشرية)، في المتغير التـابع (معـدل

الجرائم الواقعة على الإنسان)، وذلك استناداً إلى أن قيمة(t) المحسوبة البالغة(0.885)، عند مستوى دلالة(α = 0.05)، مما يقتضي قبول الفرضية العدمية لهذا المتغير، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية البشرية والمعدل الجرائم الواقعة على الإنسان، وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006).

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية البـشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الأموال وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006) .

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير مستوى التنمية البشرية في معدل الجرائم الواقعة على الأموال.

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت	170.274	30.901	-	5.510	0.001
مستوى التنمية البشرية	-16.023	3.088	0.878-	5.189-	0.001
R2=77.1%، Durbin-Watson = ،1.628 F=،26.928 α<0.01					
المتغير المعتمد معدل الجرائم الواقعة على الأموال					

* دالة إحصائياً على مستوى دلالة (α = 0.01)

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (10) إلى أنه توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصائية للمتغير المستقل (مستوى التنمية البشرية)، في المتغير التابع (معدل الجرائم الواقعة على الأموال)، وذلك استناداً إلى أن قيمة(t) المحسوبة البالغة(26.928)، عند مستوى دلالة(α = 0.05)، واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته(77.1%) من التباين في معدل الجـرائم الواقعة على الأموال. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية، ولـم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.628) أو مـشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية لهذا المتغير، والتي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مـستوى التنمية البشرية والمعدل الجرائم الواقعة على الأموال، وفقاً للفترة الزمنية (1997-2006).

4. 2 مناقشة النتائج:

1. أشارت النتائج إلى أن هنالك فروق ذات دلاله إحصائية للفروق في المعـدل العـام للجريمـة تبعـاً لمتغيـر الإقلـيم، حيـث وجـدت أن($F=29.04$) ومـستوى الدلالة($\alpha=0.000$) وهذه النتيجة معنوية عند مـستوى دلالـة($\alpha=0.05$)، وهـذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة($\alpha=0.05$)، وأن الفروق الإحصائية في المعـدل العام للجريمة تبعاً لمتغير الإقليم كانت لصالح (منطقة العاصمة، ومنطقة الوسـط ومنطقة الشمال). ويمكن تفسير ذلك على أن كل إقليم له خصوصية فإقليم العاصمة يكثر فيه معدل الجرائم نظراً لزيادة عدد السكان وكثرة الجاليات العربية والتقـت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الغطريفـي، 2006) والتـي أشـارت نتائجها إلى وجود علاقة بين الجريمة ومتغير المحافظة في سلطنة عمان.
2. أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين المعدل العام للجريمة، ومؤشـر المستوى الصحي، واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته(74.2%) من التباين في معدل الجرائم. في حين لم تشر النتائج إلى وجود علاقة بين(المـستوى التعليمـي، المستوى المعيشي) والمعدل العام للجريمة.

ويمكن تفسير ذلك أن تدني الأجور التي يحصل عليها الأفـراد فـي المجتمـع الأردني وتدني الدخل يؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي والانحراف نظراً لزيادة متطلبات الحياة اليومية والعوز المادي الذي قد يحتاجه الفرد. كما قد يشكل الفقر عقبـة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سـن مبكـرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، ومما يزيد الأمر سوءاً رحيل الزوج إلى خارج البلاد طلبـاً للـرزق، وخروج الزوجة إلى ميدان العمل تحت إلحاح الفقر والحاجة، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف، وقد يكون ذلك دافعاً إلى سلوكهم سبيل الجريمة. وللبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الاتفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسية، وقد يندفع تحت تأثير تلـك

الحالة إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أو غيرهم، وقد يقتـل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجـزه عـن الإنفاق عليهم، كما أن حقده على أفراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين. وتعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسـري وقـد تؤدي إلى الطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرد أو الانضمام إلى عـصابات إجراميـة تحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين إلا أنه وتحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين، إلا أنه وتحت وطأة الحاجة قد تضطر الزوجة للعمل لتوفير مصدر للرزق والعيش وقد تـستجيب لإغـراء المال فتنزلق نحو ممارسة الدعارة أو أعمال القوادة، ولا يخفي ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة. والتقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت بـه دراسـة (الزين، 2007) والتي أشارت نتائجها إلى أن الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية الفردية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث انتشارها، والتقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (عبدالسلام، 2005) والتي أشارت نتائجها إلـى أن (62%) مـن المبحوثين كان احد دوافع ارتكابهم للسلوك الإجرامي كان دافع الحاجـة إلـى المـال، والتقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (حمزة، 2004) والتي أشارت نتائجها إلى أن التغيرات التي طرأت على شكل الجريمة الاقتصادية والتغير في أنماطها أدى إلى اهتزاز المجتمع منتقلا من حال إلى حال بدون تدرج محسوب فوقع خلل هائل في منظومة القيم الأخلاقية وهذا الوضع يعطي الفرصة لظهور بعض أنمـاط الـسلوك المنحرف مثل السرقة والتهريب والسمسرة والرشوة والإثراء غير المشروع والاتجـار بالأغذية الفاسدة والعمولات.والتقت أيضاً نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت بـه دراسـة شنايدر (Schnidder, 2000) والتي أشارت نتائجها إلـى أن التطـور الاقتـصادي يؤثرعلى نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا .

3. أشارت النتائج إلى وجود علاقة أثر عكسية بين معدل الجرائم الواقعة على الإنسان، ومؤشر المستوى الصحي، واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته(79.9%) مـن

التباين في معدل الجرائم. في حين لم تشر النتائج إلى وجود علاقة بـين(المـستوى التعليمي، المستوى المعيشي) معدل الجرائم الواقعة على الإنسان.

ويمكن تفسير ذلك بأن هناك العديد من الأفراد لا يستطيعوا تحقيق الحد الأدنـى من متطلبات الحياة له ولأسرته؛ بسبب سوء الظروف التي يعاني منها الفرد ممـا قـد يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي لسد حاجاته الضرورية ، وقد يفسر ذلك بـأن الفقر يدفع الشخص إلى ارتكاب بعض الجرائم ولا سيما الجرائم الواقعة على المال لسد ما يحتاج إليه من احتياجات ضرورية كالمأكل والملبس ... الخ . وأن الشخص الفقيـر قد يلجأ إلى ارتكاب السلوك غير المشروع من أجل الحصول على المال ، قد يلجأ إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل السرقة أو النصب والاحتيال بغية الحصول علـى المال، وتوفير ما يحتاجه ، وكذلك قد يؤدي الفقر إلى مشاكل أسرية وعائلة قـد ينـتج عنها الطلاق وتشرد الأطفال ولجوء النساء والأطفال إلى العمل والتأخر عن العودة إلى منازلهم ، مما يكون له آثار سلبية في التنشئة الاجتماعية والتفكك الأسري .

والتقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الوريكـات والعبـد الـرزاق ، 2003) والذي بينت فيه أن هناك علاقة سببية للمتغيرات الاقتصادية والـسلوك الجرمـي وارتفـاع معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، كما اتفقت نتائج الدراسة مـع دراسـة(الطراونـه، 2007) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين معدل الناتج المحلي الاجمالي ، والجرائم الاقتصادية في المجتمع الأردني ، وكذلك التقت مع دراسة (الزين ، 2007) والتي أشـارت نتائجها إلى وجود علاقة بين معدل الدخل القومي وحجم الجرائم في المجتمع الـسعودي. والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الخليفـة، 2000) والتـي أشـارت نتائجها إلى أن عامل التنمية الاقتصادية يؤثر في معدلات الجريمة، والتقت نتـائج هـذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (الخليفه، 1998) والتي أشارت نتائجها إلى أن الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة (الخليج العربي)ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع، والتقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسـة شـنايدر (Schnidder, 2000) والتـي أشارت نتائجها إلى أن التطور الاقتصادي يؤثر على نسبة الجريمة بشكل كبير.

4. أشارت النتائج إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير المستقل (مستوى التنمية البشرية)، في المتغير التابع (معدل الجرائم الواقعة على الأموال)، وذلك استناداً إلى أن قيمة(t) المحسوبة البالغة(26.928)، عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)، واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته(77.1%) من التباين في معدل الجرائم الواقعة على الأموال وقد تم تفسير ذلك أنه نتيجة لارتفاع المؤشرات الاقتصادية كالفقر والبطالة وتدني الدخل والأجور وارتفاع معدلات التضخم أسهمت في ارتفاع معدل الجرائم الواقعة على الأموال.

4. 3 التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال إيجاد سياسات تشغيلية وتوظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيض معدلات التضخم والكساد وتعالج مشكلة الفقر والبطالة وذلك من خلال توفير المساعدات اللازمة لمن هم خارج قوة العمل وتحسين مستوى الأجور بحيث يغطي الدخل الحاجات الأساسية للأفراد كي لا يكون الفقر دافعاً لارتكابهم السلوك الجرمي.
2. دعوة المؤسسات الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية ، صندوق المعونة الوطنية ، ومؤسسات التكافل الاجتماعي) لتنفيذ برامج وسياسات مالية هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع من أجل تخفيف معدلات ارتكاب السلوك الجرمي.
3. تطبيق المعايير الموضوعية المنظمة للعمل في أجهزة العدالة الجنائية في مجالات الترقية والإحالة على التقاعد والاستغناء عن الخدمات وتطويرها لما لذلك من أثر في مكافحة الجريمة. والدعوة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية لإقامة مشروعات تهدف إلى تحقيق مستوى تنمية أفضل.

4. الربط بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل ، مع تصميم المناهج التعليميـة لتسليح الطالب بالمهارات المطلوبة لسوق العمـل، وتقريـر نـوع مـن الحمايـة الاجتماعية للمتعطلين ، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالـة والمحافظـة علـى مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها ، ويكون ذلك مـن خـلال تعـويض المتعطل عن العمل بنسبة من الراتب الشهري.
5. الدعوة إلى إجراء مزيد من الدراسات حول مؤشرات التنمية البشرية والجريمة

المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، أكرم نشأت (2004). **سياسة الوقاية من الجريمة، مجلة الأمـن والقـانون،** كلية شرطة جبي، الإمارات، السنة 12، العدد الثاني.

الأمم المتحدة، (1998)، **تقرير التنمية البشرية.**

الأمم المتحدة، (2000).**تقرير التنمية البشرية لعام 2000م.**

الأمم المتحدة، (2003)، **تقرير التنمية البشرية.**

الأمم المتحدة،(2008)، **تقرير التنمية البشرية.**

البداينة، ذياب (2003). **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي،** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

البداينة، ذياب، (2002) **الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة،** 164شرطة الشارقة - أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، م 1 ص ص123 ، مركز بحوث الشرطة.

البشري,محمد الأمين(1999**). أنماط الجرائم في الوطن العربي**) .الريـاض أكاديميـة نايف العربية للعلوم الأمنية.

البنك المركزي الأردني (2004)، **النشرة الإحصائية الشهرية،** حزيران.

البنك المركزي الأردني، (2008)، **النشرة الإحصائية الشهرية،** حزيران.

جلبي، علي عبد الرزاق، (1998). **الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي،** ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الإسكندرية، مايو.

الحاج، عمر محمد خير، (2002**). العولمة وآثارها في تطور الجريمة،** مجلة الأمـن والقانون، كلية شرطة دبي ، دولة الإمارات، العدد الأول.

حبوش، طاهر (1999). **الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة،** (فـي نـدوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسب مواجهتها)، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحبيب، فايز. (1985). **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.

حمزة ، جمال مختار (2004). **رؤية نفسية اجتماعية للجريمة الاقتصادية في مصر**، علم النفس، السنة الثامنة ، العدد التاسع والعشرون ، ص ص 74-91.

الحنيطي، دوخي والعبدالرزاق، بشير(2007). **تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن**، متوفر عبر: www.cfa.uaeu.ac.ae/research/ejas.htm

الحنيطي، دوخي والكرابلية، عماد(2007). " **دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن**، متوفر عبر: www.cfa.uaeu.ac.ae/research/ejas.htm

الخليفة، عبد الله حسين. (2000). **اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

خليفة، عبدالله حسين(1998) **التنمية والجريمة في العالم العربي: دراسة ميدانية**، بحث مقدم للمؤتمر الثامن والعشرين لقضايا السكان والتنمية، للمركز الديموغرافي بالقاهرة المنعقد خلال الفترة 8-1999/12/10.

خليل، سناء (2001). الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية، **المجلة الجنائية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد 44، العددان 1، 2، ص ص 104-129.

الخوالده، محمد (2005). " **التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، (2002)، **مسح السكان والصحة الأسرية**.

دائرة الإحصاءات العامة، (2006)، **مسح السكان والصحة الأسرية**.

الدعمة، إبراهيم (2002م). **التنمية البشرية والنمو الاقتصادي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

روستو، والت ويتمان (1960). **مراحل النمو الاقتصادي، تقديم سعيد النجار**، المكتبـة الأهلية، بيروت.

الزبن، إبراهيم بن محمد (2007). "**التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي**"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السراج، عبود، (1992). **مكافحة الجرائم الاقتصادية والظـواهر الانحرافـة**، نـدوة الجرائم الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربيـة للعلـوم الأمنية بالرياض.

السعد، صالح محمود.(1991م). **حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها فـي المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس.

سعيفان، محمود، (2008) **الجريمة**.متوفر عبر www.ar.shvoong.com

الشاعر، المتولى صالح (2003م). **تعريف الجريمة وأركانها من وجهة نظر مستحدثة**، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، مصر.

الصالح، مصلح، (2002). **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمـة**، دراسـة فـي علـم الاجتماع، عمان: مؤسسة الوراق.

صبيح، عبد المنعم أحمد (1989)**، أثر التنمية على الأسـرة المتعلمـة فـي مجتمـع الإمارات** ، مجلة الآداب ، تصدرها جامعة الإمارات ، العدد الخامس.

الطراونة، صباح(2007). " **العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعـة(1980– 2005)** رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

عبد الحليم، أحمد(1997)**البطالة في محافظة المفرق:دراسة ميدانية تحليلية**، مجلـة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعيـة، المجلـد 13، العـدد2، جامعة اليرموك.

العبدالرزاق، بشير أحمد فرج و الوريكات،عايد(2008). **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن**، منهج تحليل التكامل المشترك، ورقة عمل مقدمة مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي10-2008/7/12.

عبدالسلام، رضا(2005). "**اقتصاديات الجريمة - المحددات الاقتصادية للجريمة: دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية**"، مطابع الفرزدق، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عبدالمولى شوربجي، سيد (2006). **مواجهة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العثمان،حسين. (1992). "**الخصائص الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن وتنميتها** – دراسة في تنمية المجتمعات المحلية.رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية،عمان،الأردن.

عجوة ، عاطف عبد الفتاح(2001). **البطالة في العالم العربي وعلاقاتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .

عيسوي،عبد الرحمن(2005)**مبحث الجريمة**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر.

العيطان، تركي بن محمد، (2000). "البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (دراسة نظرية على المجتمع السعودي)" ، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجلد 1، العدد 41، كلية الملك فهد الأمنية.

الغطريفي، بدر بن سعود بن سالم(2006). **العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

الفكهاني، حسن (1979). **الموسوعة الجنائية الأردنية**، ج2، القاهرة، الدار العربية للموسوعات، ص483.

الكواري ، علي خليفة (1985). **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية** ، سلسلة كتب المستقبل التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد6 .

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (2001).سيناريوهات الأردن 2020: عمان

مديرية الأمن العام الأردنية، (1998) عمان، **التقرير الإحصائي الجنائي العام**.

مديرية الأمن العام الأردنية، عمان، **التقرير الإحصائي الجنائي العام**، 1986م.

المراشده، خلود (2009)."**الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (2000-2008)، دراسة اجتماعية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النجداوي، موسى(2003) **الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

هاريسون، ديفيد(1998). **علم اجتماع التنمية والتحديث**، ترجمة محمد عيسى برهوم، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات،عايد(2004) **نظريات علم الجريمة**.دار الشروق،عمان ،الأردن

وزارة الصحة، (2002)، **المسح الوطني للمواد الغذائية الدقيقة**.

وزارة الصحة، (2002-2006)**الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التدخين في الأردن**.

وزارة الصحة، (2005)، **الإستراتيجية الوطنية للاتصال والإعلام الصحي**.

ب. المراجع الأجنبية:

Clinard, Marshall B. (2001) '**The paradoxes of organized crime'** Crime, Law and Social Change, 3: 223-44

Daniel, Y. Lee. & Stephen J. HoloviaK. (2006). "**Unemployment and Crime: An Empirical Investigation**". Applied Economics Letters, 13 (12).

Donis Fougére (2006), "**Youth Unemployment and Crime in France**", Discussion paper No. 5600, Centre of Economic Policy Research, UK.

Donnell, O. Mike(1981); **A new interdiction sociology**. Harper& Row publishers inc, 1981.

Lee .D. Y. (2003) **Income Inequality and crime Shippensburg** University, Germany.

Merton, R.K. (1957). **Social theory and social structure**. Gilenco, II: free press.

Nilsson. A. & Agell. J. (2003) **Crime and unemployment in turbulent times**" Department of Economics, Stockholm University, Work in Progress. Swedin.

Papps, K. and Winkelmann, R. (2007), "**Unemployment and Crime: New Evidence for an Old Question**", New Zealand Economic Papers, 34: 53-72.

Quinney,R.(1965). **Suicide Homicide and Economic Development. Social Forces.**48:401-406.

Rodger Bowles, (2003) "**Casual police corruption and the economics of crime," International Review of Law and Economics**, Elsevier, vol. 17(1), pages 75-87

Schneider, Anne L. (1990**). Deterrence and Juvenile Crime**. New York: Springer – Verlag.

Schneider, Friederich, (2000). "**Shadow Economies: Size,Causes, and Consequences**." Journal of Economic Literature 3(8) 74-86.

Shaw ,R,Clifford and Macky,D,Henry,(1942),Differential systems of Values,the university of Chicago.

Shelley, Louise I.(2003) "**The Challenge of Crime and Corruption**." Russia's Policy Challenges. Ed. Stephen Wegren. New York: M. E. Sharpe. 103-122.

Wolf,P,(1971). **Crime and Development: An international comparison of crime rates .Scandinavians studies in criminology**, 3,107-1030.

World Bank (2003) **annual report**, available on:www.worldbank.org